

SIATS Journals

Journal of manuscripts & libraries Specialized Research

(JMLSR)

Journal home page: http: //www.siats.co.uk



مجلّة المخطوطات والمكتبات للأبحاث التَّخصصيَّة

المجلد2 ، العدد3، أيلول، سبتمبر 2018م.

ISSN 2550-1887

"الأَمْرُ المحْتُومُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ في حَقِّ الأَرْبَعَةِ الأَئِمَّةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ" لعَلِيِّ بنِ مَيمُون بنِ أَبي بَكْرِ بنِ عَليّ بنِ مَيمُون"

"دراسة وتحقيق"

أ. علي سلطان الجلابنة

د. أحمد دحلان صالح/ أ. أنور فخري

الجامعة الوطنية الماليزية

Aboanas1985s@gmail.com

1440 هـ- 2018م



ARTICLE INFO

Article history:
Received 21/6/2018
Reeived in revised form 14/7/2018
Accepted 9/8/2018
Available online 15/9/2018
Keywords:
Insert keywords for your paper

ABSTRACT

Allah (the Exalted) willed that the scholars are the inheritors of the Prophets; and that there be vastness in their schools and that between them (scholars) are differences in many matters. Therefore, it is incumbent upon the student of knowledge to be respectful and just regarding these great scholars; and they use this (principle) in following their religion, and not their whims and desires.

It is for this reason that Shaykh Ali bin Maymoon wrote this small booklet in which he clarified the actual differences between the scholars and how the great scholars, such as Abu Hanifah and Malik, dealt with such differences .

He then advised us to not stray from their sayings, and he did so in a strong manner .

He clarified that whoever follows a school of thought, cannot stray from the sayings of that school merely based on their whims or desires; and cannot seek out the dispensations; and take the mistakes (of their school .(

Then (the Shaykh) listed some juristic rulings of the Maliki school, and highlighted some qualities of those who claim themselves as adherents, and that some of them preferred isolation over intermingling with people .

He then mentioned the virtues of knowledge and sincerity in it, and put a great emphasis on understanding the Quran and Sunnah, and adhering to it.



الملخص

شاء الله تعالى أن يجعل العلماء ورثة الأنبياء وأن يجعل في مذاهبهم فسحة ويجعل بينهم مخالفة في كثير من المسائل، من هنا ينبغي لطالب العلم أن يكون مؤدبا منصفا في حق هؤلاء العلماء الكبار، وأن يكون قائده في هذا دينه لا هواه ونفسه!

من هنا قام الشيخ علي بن ميمون بتسطير هذه الرسالة اللطيفة مبينا فيها وقوع الخلاف حقيقة بين العلماء وكيف كان يتعامل فيه الكبار أمثال أبي حنيفة ومالك ثم أرشدنا إلى عدم الخروج عن أقوالهم وغلط في ذلك، وبين أن كل من اتبع مذهبا فإنه لا يسعه الخروج عن أقوال مذهبه على حسب هواه ورغباته أو أن يتتبع الرخص، ولا أن يأخذ بالهفوات، ثم بدأ يسرد بعض الأحكام الفقهية في مذهبه(المالكي)، ثم بين بعض أخلاق من يدعون الالتزام وأن العزلة قد تكون لبعضهم أفضل بكثير من مخالطة الناس، وبعدها تكلم عن فضل العلم والإخلاص فيه، وركز كثيرا على فهم الكتاب والسنة والالتزام بهما.



التعريف بالبحث:

شاء الله تعالى أن يجعل العلماء ورثة الأنبياء وأن يجعل في مذاهبهم فسحة ويجعل بينهم مخالفة في كثير من المسائل، من هنا ينبغي لطالب العلم أن يكون مؤدبا منصفا في حق هؤلاء العلماء الكبار، وأن يكون قائده في هذا دينه لا هواه ونفسه!

من هنا قام الشيخ علي ابن ميمون بتسطير هذه الرسالة اللطيفة مبينا فيها وقوع الخلاف حقيقة بين العلماء وكيف كان يتعامل فيه الكبار أمثال أبي حنيفة ومالك ثم أرشدنا إلى عدم الخروج عن أقوالهم وغلظ في ذلك، وبين أن كل من اتبع مذهبا فإنه لا يسعه الخروج عن أقوال مذهبه على حسب هواه ورغباته أو أن يتتبع الرخص، ولا أن يأخذ بالهفوات، ثم بدأ يسرد بعض الأحكام الفقهية في مذهبه(المالكي)، ثم بين بعض أخلاق من يدعون الالتزام وأن العزلة قد تكون لبعضهم أفضل بكثير من مخالطة الناس، وبعدها تكلم عن فضل العلم والإخلاص فيه، وركز كثيرا على فهم الكتاب والسنة والالتزام بهما.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيه الكريم وعلى آله وصحبه والتابعين أما بعد:

فهذه رسالة لطيفة بعنوان" الأمر المحتوم على هذه الأمة في حق الأربعة الأئمة " للشيخ علي بن ميمون الإدريسي، لازالت في ظلمات رفوف المكتبات، يسر الله لنا القيام على إخراجها، والله نسأل أن يجعل عمنا خالصا لوجهه الكريم.

وقد يسر الله لي نسختين من هذه المخطوطة، هذه بياناتهما:

أ-**نسخة مكتبة جامعة الكويت**، وقد جعلتها النسخة الأم؛ لأسباب منها:

1-قلة الأخطاء والتصحيفات في هذه النسخة.

2-عدم المحو أو الكشط فيها.

3-أنها مقابلة على النسخة الأصل كما ذكر ذلك في آخر صفحة.

4-نسخت هذه النسخة في 15-ربيع الآخر-918هـ، ونسخة الشيخ تم جمعها في 27-شوال-910هـ فالعهد قريب جدا بينهما، وأما بيانات هذه المخطوطة فهي كما يلي:

مخطوطة: الأمر المحتوم على هذه الأمة في حق الأربعة الأئمة.



الرقم: 2163الرقم2 7247.

اسم المؤلف: الجرومي، أبو الحسن علي بن ميمون بن أبي بكر بن يوسف الحسني الادريسي.

اسم الناسخ: غير معروف / المكتبة جامعة الكويت/ البلد: الكويت.

عدد الألواح:(15 لوحة)، في كل لوحة صفحتان، إلا الصفحة الأولى.

التصنيف الرئيسي: التصوف / نبذة عن المخطوطة: سورية: الأحمدية (805).

ب-**نسخة تشستر بيتي**، ورمزت لها بـ(ت).

عنوان المخطوط: الأمر المحتوم على هذه الأمة في حق الأربعة الأئمة

اسم وشهرة المؤلف: الإدريسي / عدد اللوحات: (13 لوحة) في كل لوحة صفحتان.

مكان الوجود: مكتبة تشستر بيتي رقم (3159) دبلن إيرلندا

الملاحظات: نسخة تامة . ذهبية . من مكتوبات القرن العاشر الهجري تقديراً

قلت "علي جلابنة": ولقد انتهيت من تبييض مسودتها قبيل فجر الإثنين الساعة 4.21 ص الموافق 19-12-2016م في منزلي المبارك في اربد في الأردن حرسها الله.

منهجية التحقيق:

أولاً: اعتماد النسخة الأفضل؛ من حيث الكمال، والوضوح، والمقابلة، والزمن.

ثانياً: مقارنة الأصل بالنسخة الأخرى، وبيان السقط والتصحيف والتحريف بطريقة النسخة الصواب، ثم بعد ذلك أثبت الفروق بين النسختين في الهامش، وإذا صححت من إحدى النسختين أشرت له في الحاشية إن كان كلمة، وإن كان أكثر زدت بوضعها بين( )، وإن كان التصحيح من خارج النسختين وضعته بين هذه[ ].

ثالثاً: خِدمة النصِّ بشكله وضبطه وتقسيمه إلى فقرات توضح معانيه.

رابعاً: التصفيح: وذلك بذكر أرقام صفحات الأصل المعتمد فقط بين معقوفتين بين النصوص؛ هكذا: [ص3-أ].

خامساً: شرح الألفاظ الغريبة وبيانها، وتغيير كتابة بعض الكلمات بهمزها مثل(الأيمة)، أو ادغامها مثل(أن لا)، وهكذا.

سادساً: كتابة الآيات برواية حفص وعزوها في المتن، وتخريج الأحاديث في الهامش السفلي، والحكم عليها إن كانت خارج الصحيحين.



سابعاً: التعليق على بعض العبارات التي تحتاج إلى تعليق، والقيام بتوضيحها إن استدعى الأمر ذلك في الحاشية.

ثامناً: الترجمة للأعلام المذكورين في الكتاب.

التَّعرِيفُ بِالمؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى[1]:

اسمه ونسبه:

من أجمل الأشياء وأثبتها عندنا ونحن في صدد تحقيق كتاب معين أن نجد عالما معينا قد ذكر نسبه بنفسه أو تحدث عن حياته فهو قليل عند العلماء السابقين؛ بسبب خوفهم من الرياء، ولكن هذا ما حصل معنا في هذه الرسالة حيث إن صاحبها رحمه الله وغفر له كان كثيرا ما يتكلم عن اسمه أو طلبه للعلم أو ما شابه في مقدمات رسائله ومؤلفاته حيث إنه أثبت اسمه ونسبه لكن ليس في هذه الرسالة وإنما في رسالة أخرى له بعنوان: «رسالة الإخوان من أهل الفقه وحملة القرآن»، فذكر فيها أنه: «علي بن ميمون بن أبي بكر بن علي بن ميمون بن أبي بكر بن يوسف ابن إسحاق بن أبي بكر بن عطاء الله بن سليمان بن يحيى ابن نصر بن يوسف بن عبد الحميد ابن يلتين بن وازروف ابن واشكور بن عرب بن هلال بن محمد بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي القريشي الغماري»[2]، فهو من أحفاد الحسن بن علي رضي الله عنه، وكنيته: أبو الحسن.

مولده ونشأته:

ولد أبو الحسن سنة(854هـ) أي في منتصف القرن التاسع الهجري، ولد وترعرع في بلاد بوزرة من غمارة، بشمال المغرب، على ساحل البحر الأبيض المتوسط بشمال المغرب.

والمعلومات عن حياته الأولى ضئيلة، بل تكاد تكون منعدمة، لكنه ظهر على مسرح الأحداث في عهد أبي الحسن علي بن راشد الأكبر أمير شفشاون الذي تولى له القضاء على المدينة الراشدية، وإن كان قبل ذلك يرأس فرقة المجاهدين على الشواطئ الغمارية حماية لها من المهاجمين الإسبان والبرتغال.

---

1 – انظر: *–أبو الحسن علي بن ميمون، بحث نشرته مجلة دعوة الحق العدد 160، وهي مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر أسست سنة 1957م، وهذا رابط المقال: /4133http://habous.gov.ma/daouat-alhaq/item

*–علي بن ميمون الغماري (أبو الحسن): 854 –917 هـ/ 1450 –1511م، أعده الباحث: د. يوسف الحزيمري، وهو منشور في موقع أبي الحسن الأشعري في المملكة المغربية تحت هذا الرابط: =5911http://www.achaari.ma/Article.aspx?C

2 – انظر مقال: مخطوطات علي ابن ميمون الغماري بالمكتبة الظاهرية، عمر الجيدي، مجلة دعوة الحق المغربية، العدد 272 ربيع 1 و2/ نونبر–دجنبر 1988م.



أما عن نشأته وطلبه للعلم فقد تحدث عن ذلك أيضا في «رسالة الإخوان من أهل الفقه وحملة القرآن» إذ يقول: «وذلك أنّ من أعظم نعم الله علي أن علمني كتابه العزيز قبل البلوغ، وقرأت في ذلك الزمان نظم الشيخ الخراز رحمه الله في رسم القرآن وضبطه حفظا، وحفظت نظم الشيخ أبي الحسن علي بن برّي في قراءة ورش وقالون على الإمام نافع رضي الله عنه، وحفظنا الأجرومية في النحو، وحفظت نظم الشيخ أبي مقرع في معرفة حساب السنة وغيره، كما هو معلوم من هذه الأشياء، وكلها حفظتها كأم القرآن في ذلك الزمان وصورتها على الشيخ، ثم بعد البلوغ منَّ علي بحفظ رسالة الشيخ أبي محمد بن أبي زيد القيرواني رحمه الله وصورتها على الشيخ، ثم قرأت نظم الشيخ أبي إسحاق التلمساني في الفرائض وحفظته وصورته على الشيخ، واشتغلت بمبادئ علم الحساب والفرائض حتى حصلت على معرفة المناسخات وقسيمة التركات والإقرار والإنكار والوصيات والتدبير والصلح ومسائل الخنثى وسائر أبواب فقه الحساب والفرائض وكنت أحفظ هذه الكتب المذكورة كلها كأم القرآن شكرا لله وأنا ابن عشرين سنة، ولم أزل ببلاد غمارة التي نشأت فيها ولم أدخل مدينة قط، بل في قبائل غمارة عمرها الله»[3].

دراسته ورحلاته:

وبعد هذا التحصيل طمح ابن ميمون الغماري إلى زيادة التحقيق في ما حصّله من علوم، فقصد مدينة فاس عاصمة العلم والعلماء لإتمام دراسته فيها، ثم ليعود بعد هذه الجولة الدراسية الأولى إلى الديار، فتولى قضاء مدينة شفشاون أيام أميرها علي بن راشد، إلا أنه غادر المدينة ومنصبه متوجها نحو فاس للمرة الثانية، ومكث فيها أربعة عشرة سنة، حيث درس على أكبر شيوخها وعلمائها في ذلك الوقت، مثل الشيخ عبد الواحد الونشريسي، وعبد الوهاب الزقاق وغيرهما. وكانت هذه المدة الطويلة التي مكثها علي بن ميمون بفاس كافية لدفعه إلى التعلق بها وبعلمائها، وبنظام التعليم فيها، وبطريقة تدريس شيوخها فتأثر بكل هذا، وانسجم انسجاما كليا مع الجو العلمي بفاس في ذلك الوقت»[4].

إلا أنه نظرا لعقلية العهد غادر صاحبنا فاس متوجها نحو المشرق للبحث عن الزاد الروحي ويصحب مشايخ التربية الصوفية.

3 – انظر مقال: مخطوطات علي ابن ميمون الغماري بالمكتبة الظاهرية، عمر الجيدي، مجلة دعوة الحق المغربية، العدد 272 ربيع 1 و2/ نونبر-دجنبر 1988م.

4 – انظر مقال: أبو الحسن علي بن ميمون، عبد القادر العافية: مجلة دعوة الحق المغربية، العدد: 8، السنة 16، شوال1394هـ نوفمبر1974م.



فدخل تلمسان سنة 901هـ وتعرف على علمائها وعلى نظام التعليم بها. ثم قصد بجاية وهي يومئذ دار علم، وتعرف على أحوالها العلمية، ثم ذهب إلى تونس وجلس بها مدة عرف خلالها نظام الدراسة بها، وطريقة التدريس عند علمائها، ثم توجه إلى بلاد الجريد التي كان فيها شيخ التربية الصوفية حسبما أشار عليه به بعض الصلحاء.

ثم بعد هذا نجده في بلاد الشام التي أصبح يعرفها بكامل مدنها، ويعرف عن أحوالها وأهلها الشيءَ الكثيرَ، حيث سكن حماة نجى الله أهلها من حاكمهم الظالم بشار، ومكث بها مدة طويلة، ثم قدم منها إلى دمشق في سابع عشر رجب سنة ثلاث عشرة وتسعمائة، كما ذكره سيدي محمد بن عراق في سفينته»[5].

ومكث في (صالحية دمشق) مدة طويلة ويبدو أن جل تآليفه ألفها في بلاد الشام، ومكث مدة في تركيا بمدينة بورصة وزار بلادة الحجاز وأدى فريضة الحج ثم عاد إلى الشام التي توفي بها.

ثقافته:

ألمَّ علي بن ميمون بثقافة عصره إذ إنه درس العربية على علمائها المشهورين في القرويين بفاس، كما درس الحساب والتوقيت والفقه والحديث والقراءات والتجويد والتفسير، وغير ذلك، ويبدو أنه ركز على الفقه والحديث والتفسير، وهو في كتابه: " الرسالة المجازة في معرفة الإجازة" يذكر استطرادا كيف كان يدرس بالقرويين ويصف شيوخه وطريقة تدريسهم، والعلوم التي كانوا يدرسونها، ثم يذكر بتفصيل الأوقات التي كانت تخصص للدروس، وهي من طلوع الفجر إلى صلاة العشاء ويكر المواد التي كانت تدرس بكل مجلس وأنه كان حريصا على ألا يفوت درس من الدروس؛ ولذلك كان لا يتناول طعامه إلا مرة واحدة في اليوم بعد صلاة العشاء، كما يذكر الأوقات التي كانت تخصص لزيارة المكتبات للمطالعة بها، حيث كانت بفاس على عهده ثلاث مكتبات عمومية بها عدد كبير من المجلدات في مختلف العلوم والفنون، ولكل مكتبة قيم يجلس المطالعون بين يديه وهو يناولهم فتح الكتب التي يريدونها، ويذكر أن وقت فتح المكتبات كان ما بين صلاة الظهر وصلاة العصر.

كل ذلك يذكره بتفصيل حيث يطلعنا على نظام الدراسة بالقرويين في نهاية القرن التاسع الهجري.

شيوخه:

كانت بداية تتلمذه على علماء بلده بني بورزة، ثم انتقل للأخذ عن علماء القرويين في ذلك الوقت، حيث أخذ عن علمائها ولقي مشايخها منهم: أبو محمد عبد الواحد أحمد الونشريسي، وأبو محمد عبد الوهاب الزقاق وغيرهما، ولا شك

---

5 – انظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة (ص: 172).



أنه لما انتقل في رحلته إلى دمشق الشام وغيرها من البلدان أخذ عن علمائها أيضا ممن التقى بهم، ونذكر منهم جد ابن عراق تلميذه، حيث ذكر ابن عراق أنه: «كان ممن اصطحب به شيخ الإسلام الجد، وكان يحضر سيدي علي بن ميمون دروسه ومجالسه، فكان الجد يقول لابن ميمون حين يحضر عنده: يا سيدي علي، أمسك لي قلبي، أمسك لي قلبي» [6].

تلاميذه:

لما استقر بعلي بن ميمون المقام بالشام أخذ عنه خلق كثير لا يحصى عددهم طريق التربية والسلوك، ونذكر من أشهرهم:

-علي بن عطية بن الحسن بن محمد بن الحداد علوان الحموي (873هـ-936هـ).

-محمد بن عراق (ت933هـ).

-علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن الكيزواني الحموي.

مكانته العلمية:

لقد رحل مترجمنا طالبا للعلم باحثا عن أهم معاهده ف بالعالم الإسلامي فزار تلمسان وبجاية وهما دار علم في ذلك الوقت ثم زار مدينة تونس وذهب إلى بلاد الجريد بتونس وهو لا يذكر–حسبما أعلم–أنه زار الأزهر إلا أنه في حديثه عن مناهج أهل الشرق يؤكد أنه لا يلقي بأحكامه جزافا بل هو يتكلم عن علم يقيني ثم ينتقد أساليب أهل الشرق في التدريس بما في ذلك الأزهر ومن هنا يبدو أنه عرف عنها وعن شيوخها الكثير.

قال ابن عسكر –رحمه الله–عنه في دوحة الناشر: «الشيخ المشهور صدر الصدور، والقدوة الذي لم يأت بمثله الدهور، وارث المقام النبوي، ولي الله تعالى أبو الحسن علي بن ميمون الشريف الحسني... وله رضي الله عنه كرامات لا تحصى، من أعظمها صولة علومه في المشارق والمغارب، وإجماع فحول العلماء ومشايخ الأولياء على علومه وولايته، وأنه ممن أحيلا الله به هذا الدين الحنفي»[7].

ويبدو أن علي بن ميمون كان شديد المراس فهو ينتقد بشدة أساليب أهل المشرق في التدريس، وينتقد منهجيتهم في تحصيل العلوم وتبليغها، ولذلك قام المؤلف بحملة ضد هذه المناهج، وضد البدع التي وجدها بالمشرق وهو في ذلك معتز

6 – انظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة (ص: 173).

7 – انظر: دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، محمد بن عسكر الشفشاوني، تحقيق: محمد حجي، طبعة ثانية مصورة بالأوفيسط، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1397هـ/1977م، (ص:28-29).



بل شديد الاعتزاز بمغربيته وأصالته العلمية، وهو يجعل من فاس المدينة النموذجية، ويجعل مناهجها العلمية نموذجا ينبغي أن تتبع في كل البلاد الإسلامية.

وقال الزركلي في ترجمته: «وكان شديد الإنكار على علماء عصره ولا سيما المتصوفة، على أنه من كبارهم، وإنما كان يدعوهم إلى التزام السنة، والتقيد بروح الدين»[8].

إلا أن علي بن ميمون أصبحت له مكانة كبيرة في الشام وأصبح أحد علمائها الأفذاذ. وهنا انطلق قلمه، وأخذ في التأليف حيث ألف معظم كتبه.

حلّاهُ الشيخ النّجم الغزّي بقوله: «الشيخ المرشد المربي القدوة الحجة ولي الله تعالى العارف به، السيد الشريف الحسيب النسيب»[9]، وقال عنه أيضا: «وشاع ذكره وبعد صيته، وصار كلامه مسموعاً عند الأمراء»[10].

وعلي بن ميمون أصبحت له طريقة تعرف باسمه، فسميت" بالميمونة". ويقول ابن عسكر في الدوحة:" إن الطريقة الميمونة حلت محل الطريقة الشاذلية بالمشرق" اهـ.

حلاه من المعاصرين محمد حجي في كتابه "الحركة الفكرية في عهد السعديين" بقوله: «عالم مشارك وصوفي مصلح، نشر علمه بشفشاون مدة قبل أن ينتقل إلى المشرق ويستقر بدمشق الشام، وألف كتبا كثيرة امتازت بالأصالة والدقة الملاحظة والصلابة في الحق»[11].

والحقيقة أن دراسة شخصية علي بن ميمون تحتاج إلى كثير من الوقت وإلى قراء جميع مؤلفاته بدقة، وتحتاج أكثر من ذلك إلى معرفة ذكية بعقلية المسلمين في القرن التاسع والعاشر الهجريين في مختلف البلاد الإسلامية.

فعلي بن ميمون بالرغم من أنه كون له طريقة صوفية بالمشرق وكون له مريدين كثيرين فهو يدافع عن السنة الصحيحة ويدعو إلى كتاب الله وسنة رسوله، وينتقد البدع والخرافات المبنية على احترام النص، ويرى أن النص هو العمدة في الدراسة وهو الذي ينبغي أن تكون منه الانطلاقة نحو فهمه وشرحه والتعليق عليه.

---

8 – انظر: الأعلام للزركلي ج5 ص 27.

9 – انظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ص:170.

10 – انظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ص:173.

11 – انظر: الحركة الفكرية في عهد السعديين، محمد حجي ج2 ص422.



فشخصية علي بن ميمون في الحقيقة قد يبدو أنها تجمع بين متناقضات كثيرة، ولذلك ينبغي التعرف على أسباب ذلك كله وإعطائه تفسيرا علميا دقيقا.

لكننا بالأسف لا نتوفر على جميع ما كتبه الرجل لتكون أحكامنا مبنية على الدراسة الشاملة لمختلف إنتاجه.

ومهما يكن من أمر فالذي بين أيدينا لعلي بن ميمون يصور عصور أصدق تصوير، ونجد عند الرجل أحيانا لمحات فكرية هامة تجعله في طليعة أهل عصره، لأن هذه الفترة التي عاشها مؤلفها من أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر هي فترة حالكة لا في تاريخ المغرب فحسب–حيث ضعفت الدولة الوطاسية لدرجة كبيرة–بل هي فترة حالكة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وفي هذه الفترة بالذات كانت أوروبا الصليبية تخطط للسيطرة على بلاد المسلمين.

وكانت العقلية السائدة في ذلك العصر هي عقلية: الطريقة، والأوراد، والاعتماد على أسرار الحروف والكلمات، والاتصال بالمربين الروحانيين والبحث عنهم.

وفي مثل هذا الجو قد يكون من الصعب على شخصية مهما بلغ ذكاؤها أن تتخطى هذا المحيط برمته لتحدث تغييرا جذريا.

إلا أننا نلاحظ أن علي بن ميمون كان يتوفر على شخصية انتقادية كانت تحاول أن تجد لها طريقًا صحيحًا في وسط هذا الخضم الزاخر بالمثبطات، والبدع والجهالات، والابتعاد عن الكتاب والسنة.

مصنفاته:

لعلي بن ميمون عدة مؤلفات نتمنى أن نعثر عليها جميعها، ومعظم هذه المؤلفات لا يزالُ مخطُوطًا لهذه الساعة، وهي موزعة بين المغرب والشام وغيرها من البلاد، وموزعة كذلك بين المكتبات العامة والخاصة، وعسى أن يأتي يوم تعرف فيه كل آثار الرجل ونرجو أن يكون ذلك قريبا.

ومن مؤلفاته رحمه الله:

1–كتاب "غربة الإسلام، في مصر والشام، وما والاهُمَا من بلاد الروم والأعجام"[12]، قال ابن عسكر: انتصر فيه لإحياء السنة وإماتة البدعة، وكشف أحوال المبتدعين من المصنفين وبيّن التربية النبوية[13].

12 – انظر: طبع في دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1428هـ بتحقيق د. حكيمة شام.

13 – انظر: دوحة الناشر لابن عسكر، (ص:29).



2-"بيان فضل خيار الناس والكشف عن الوسواس"، منها نسخة في: الملكية (مكتبة الدولة) في ألمانيا، ونسخة في مكتبه المعهد العالي للدراسات الإسلامية، في لبنان.

3-"رسالة الإخوان من أهل الفقه وحملة القرآن"، توجد نسخة منها نسخة في مكتبة تشستر بيتي، ونسخة في مركز الملك فيصل للبحوث، وذكرها صاحب كشف الظنون ويقول: إن فيها سبعة فصول ب ص843 .

4-"تنبيه الغبي في تنزيه ابن عربي" ذكرها صاحب هدية العارفين ص741، وذكرها في كشف الظنون باسم: مناقب ابن عربي، ولغيره كتاب له العنوان نفسه فانتبه!

5-"شرح الأربعين النووية"، ذكرها صاحب الكشف ص1039 ويقول: إنها شرح مفصل، منها نسخة في مكتبة تشستر بيتي.

6-"الشروط الواجبة لله على الشيخ والمريد"، منها نسخة في: الملكية (مكتبة الدولة) في ألمانيا.

7-"الرسالة المجازة في معرفة الإجازة"، اقتطف منها صاحب سلوة الأنفاس ما يليق بمدح علماء فاس بالجزء الأول ص74-ط-حجرية فاسية، ونسخة من هذه الرسالة توجد بمكتبة القرويين بفاس، وتوجد منها نسخة مخطوطة مصورة في الخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 14142، وقد نشرها مع التقديم لها محمد الفاسي في مجلة "الرسالة المغربية" السنة الأولى، العدد 11، عام 1362 هـ/1943م[14].

8-"مواهب الرحمن في كشف عورات الشيطان"، منها نسخة في مكتبة تشستر بيتي، ومركز الملك فيصل.

9-"تذكرة المريد المنيب بأخلاق أصحاب الحبيب"، وقد ورد اسمه في خزانة التراث: "قدوةُ المريد المنيب بأخلاق النبي الحبيب"، منه نسخة في مكتبه المعهد العالي للدراسات الإسلامية، في لبنان.

10-"غربة الإسلام في حلب الشام" يقول صاحب كشف الظنون عنها: ألفها لها دخلتها ووجد فيهما المنكر والتجاوز عن حدود الشريعة انظر ص1197

11-"كشف الإمارة في حق السيارة" يقول حاجي خليفة: هي رسالة ذكر فيها أنه توجه من دمشق إلى جبل عجلون، في محرم سنة 915 فوجد هناك أمورا شنيعة... فكتبها، ذكره في كشف الظنون.

12-"تعظيم الشعائر من الصوامع والمساجد والمنابر" ذكره صاحب أيضا المكنون ص297.

13-"سفينة النجاة" ذكرها صاحب الكشف في ص992.

14 - انظر: المصادر المغربية للعقيدة الأشعرية على عهد الدولة الوطاسية، خالد زهري، مجلة التاريخ العربي: (ص:205).



14-"بيان الأحكام في الخرقة والسجادة والأعلام". منها نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض.

15-"شرح مقدمة الجزولية".

16-"عقد الشرح في التاريخ".

17-"مبادئ السالكين إلى مقامات العارفين"، منها نسخة في: الملكية (مكتبة الدولة) في ألمانيا، ونسخة في مكتبه المعهد العالي للدراسات الإسلامية، في لبنان، ونسخة في المكتبة الظاهرية في سوريا.

18-"منتهى الطلب في أشعار العرب". وهو كما قال في كشف الظنون: كتاب يشتمل على: أكثر من ألف قصيدة، خلا المقاطيع، وعدة ما فيه: أربعون ألف بيت، له نسخة في مكتبة فيض الله أفندي في تركيا، ودار الكتب المصرية، ومكتبه المخطوطات في الكويت، والمكتبة في الدوحة في قطر، والمكتبة المركزية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

19-الرسالة الميمونية في توحيد الجرومية، لها أكثر من نسخة في العالم: مكتبة تشستر بيتي، الخديوية في مصر، الخزانة العلمية الصبيحية في المغرب، وغيرها.

20-الأمر المحتوم على هذه الأمة في حق الأربعة الأئمة، وهي الرسالة التي بين يدينا.

هذا وله رحمه الله عدة رسائل أخرى يمكن العثور عليها بعد البحث والتنقيب، تنم عن علم غزير ومعرفة واسعة.

وفاته:

توفي رحمه الله في قرية مجدل معوش (من قرى لبنان) ليلة الاثنين حادي عشر جمادى الآخرة، سنة سبع عشرة وتسعمائة، ودفن بها في أرض موات بشاهق جبل حسبما أوصى به، رحمه الله تعالى .

الأَمْرُ المحْتُومُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ في حَقِّ الأَرْبَعَةِ الأَئِمَّةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سيدنا[15] مُحَمَّدٍ الكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَفْضَلُ الصَّلاةِ وَأَزْكَى التَّسْلِيمِ:

يَقُولُ العُبَيْدُ[16] الفَقِيرُ الحَقِيرُ[17] الرَّاجِي رَحْمَةَ مَولاهُ العَلِيمُ القَدِيرُ: عَلِيُّ بنُ مَيمُون المغْرِبِيُّ ثُمَّ الحَسَنِيُّ:

قَدْ عَنَّ لِيْ بِإِذْنِ رَبِي تَقْيِيدُ بَعْضِ مَا يَجِبُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ في حَقِّ[18] الأَرْبَعَةِ الأَئِمَّةِ فَبِاللهِ أَسْتَعِينُ، وَبِحَولِهِ وَقُوَّتِهِ أَقُولُ:

15-في نسخة(ت): جَدِّنَا، وهي محتملة لرجوع نسبه له صلى الله عليه وسلم، من طريق فاطمة رضي الله عنها.

16-في نسخة(ت): العَبْدُ.

17- هذه اللفظة يذكرها بعض أهل العلم عند الكلام عن النفس؛ فرارا من الرياء والعجب، ولتربية النفس على التواضع، وتعليما لطلبتهم ومن يقرأ لهم الأدب.

18-زاد هنا في نسخة(ت): هَذِهِ.



الحَمْدُ للهِ مُنَوِّرُ قُلُوبِ الرَّبَّانِيِّينَ مِن العُلَمَاءِ، وَجَاعِلُهُمْ بِفَضْلِهِ وَجُودِهِ وَرَثَةَ الأَنْبِيَاءِ، وَفَضَّلَهُم بِالفَهْمِ عَنْهُ فِيمَا بَعَثَ بِهِ خَيرَ الخَلْقِ إلى خَيرِ الأُمَّةِ، مِنْهُم الأَرْبَعَةُ الأَئِمَّةُ: الإِمَامُ ابْنُ[19] ثَابِتِ النُّعْمَانُ أَبُو حَنِيفَةَ ذُو المَوَاهِبِ الحِسَانِ[20]، وَالإِمَامُ المقَدَّسُ مِنَ الدنَسِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ[21]، وَالإِمَامُ الشَّرِيفُ النَّفِيسُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيس[22]، وَالإِمَامُ الطَّاهِرُ الأَفْضَلُ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَنْبَلٍ[23] رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ، وَجَعَلَ أَعْلَى الفَرَادِيسِ الأَعْلَى مَنَازِلَهُمْ وَمَأْوَاهُمْ، وَأَلحَقَنَا بِفَضْلِهِ مِمَّنْ تَخَلَّقَ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ وَبَعْدُ:

أَيُّهَا المخَاطَبُ بِتَعْظِيمِ شَعَائِرِ اللهِ، وَتَنْزِيهِ حرماته، فَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ الحَكِيمِ: {ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ (32)} [الحج: 32]، وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «العُلَمَاءُ وَرَثَةُ

19- في نسخة(ت): بْنُ، وهو خطأ.

20- هو الأمام النعمان بن ثابت بن كاوس بن هرمز يكنى أبا حنيفة ولد عام: 80هـ، وتوفي عام 150هـ، ينتسب إلى تيم بالولاء. الفقيه المجتهد المحقق، أحد أئمة المذاهب الأربعة، وإليه ينتسب الحنفية، قيل: أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة كان يبيع الخز ويطلب العلم؛ ثم انقطع للدرس والإفتاء. قال فيه الإمام الشافعي: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة". تنسب إليه رسالة: الفقه الأكبر في الاعتقاد، ورسالة: العالم والمتعلم، وغيرهما. انظر: [الأعلام للزركلي ج9 ص 4، والجواهر المضية ج1 ص 26، وأبو حنيفة لمحمد أبي زهرة، والانتقاء لابن عبد البر، 122 -171، وتاريخ بغداد ج13 ص 323 / 433].

21- هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الأنصاري إمام دار الهجرة ولد عام: 93هـ، وتوفي عام 179هـ، وأحد أئمة المذاهب الأربعة، وإليه ينتسب المالكية، أخذ العلم عن نافع مولى ابن عمر، والزهري، ونظرائهم، وكان مشهورا بالتثبت والتحري، روي عنه أنه قال: "ما أفتيت حتى شهد سبعون شيخا أني موضع لذلك"، اشتهر في فقهه باتباع الكتاب والسنة وعمل أهل المدينة، كان رجلا مهيبا: وجه إليه الرشيد ليأتيه فيحدثه فأبى وقال: العلم يؤتى. فأتاه الرشيد فجلس بين يدي مالك. وقد امتحن قبل ذلك، فضربه أمير المدينة ما بين ثلاثين إلى مائة سوط. ومدت يداه حتى انحلت كتفاه. وكان سبب ذلك أنه أبى إلا أن يفتي بعدم وقوع طلاق المكره. من تصانيفه: الموطأ، وتفسير غريب القرآن، وله: الرد على القدرية، والرسالة إلى الليث بن سعد. انظر: [الديباج المذهب ص 11 -28، وتهذيب التهذيب ج10 ص 5، ووفيات الأعيان ج1 ص 439]

22- هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، ولد عام: 150هـ، وتوفي عام 204هـ، من بني المطلب من قريش، أحد أئمة المذاهب الأربعة، وإليه ينتسب الشافعية، جمع إلى علم الفقه علم القراءات وعلم الأصول والحديث واللغة والشعر، قال الإمام أحمد: "ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي عليه منة"، كان شديد الذكاء. نشر مذهبه بالحجاز والعراق. ثم انتقل إلى مصر (199 هـ) ونشر بها مذهبه الجديد وبها توفي رحمه الله. من تصانيفه: الأم في الفقه، والرسالة في أصول الفقه، وأحكام القرآن، واختلاف الحديث وغيرها. انظر: [الأعلام للزركلي ج6 ص 26، وتذكرة الحفاظ ج1 ص 329، وطبقات الحنابلة ج1 ص 280 -284، وتاريخ بغداد ج2 ص 56 -103]

23- هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله. من بني ذهل بن شيبان الذين ينتمون إلى قبيلة بكر بن وائل ولد عام: 164هـ، وتوفي عام 241هـ، أحد أئمة المذاهب الأربعة، وإليه ينتسب الحنابلة، أصله من مرو، وولد ببغداد، امتحن في أيام المأمون والمعتصم؛ ليقول بخلق القرآن فأبى وأظهر الله على يديه مذهب أهل السنة، ولما توفي الواثق وولي المتوكل أكرم الإمام أحمد، ومكث مدة لا يولي أحدا إلا بمشورته. من تصانيفه: المسند وفيه ثلاثون ألف حديث، والمسائل، والأشربة، وفضائل الصحابة، وغيرها. انظر: [الأعلام للزركلي ج1 ص 192، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ج 1 ص 3 -20، والبداية والنهاية ج10 ص 325 -343].



الأَنْبِيَاءِ»[24]، وَقَالَ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «مَنْ جَاءَهُ مَلَكُ الموتِ وَهُوَ يَطْلُبُ العِلْمَ لِيُحْيِيَ[25] بِهِ الإِسْلامَ، فَبَينَهُ وَبَينَ النَّبِيّينَ دَرَجَةً وَاحِدَةً»[26]، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مِنَ (المعْلُومِ الذِي [ص:1-أ] لا يَشُكُّ فِيهِ)[27] ذُو عَقْلٍ مُنِيرٍ: أَنَّ هَؤُلاءِ العُلَمَاءَ الأَرْبَعَةَ المذْكُورِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مَاتُوا عَلَى إِحْيَاءِ الإِسْلامِ بِالعِلْمِ؛ فَقَدْ حَازُوا هَذَا المقَامَ الأَعْظَمَ بِشَهَادَةِ هَذَا الحَدِيثِ الأَكْرَمِ، وَثَبَتَ لَهُمْ بِذَلِكَ: الإِرْثُ المشَارُ إِلَيهِ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيهِمُ السَّلامُ، بَلْ وَرِثُوا مَا جَاءَ بِهِ سَيِّدُ الأَنْبِيَاءِ: نَبِيُّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمَّتِهِ عَنْ رَبِّهِ، وَصَدَقَ عَلَيهِمْ قَولُهُ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «عَلَى خُلَفَائِي رَحْمَةُ اللهِ، قِيلَ فَمَنْ خُلَفَاؤُكَ؟ [قَالَ:] الذِينَ يُحْيُونَ سُنَّتِي وَيُعَلِّمُونَهَا عِبَادَ اللهِ»[28]، فَقَدْ صَحَّ وَثَبَتَ عِنْدَ كَافَّةِ أَهْلِ الإِيمانِ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى إِحْيَاءِ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَعْلِيمِهَا لِعِبَادِ اللهِ حَتَّى مَاتُوا عَلَى ذَلِكَ، فَهُمْ مِنْ غَيرِ شَكٍّ مِنْ أَعظمَ شَعَائِرَ اللهِ، وَقَدْ انْعَقَدَ الإِجْمَاعُ عِنْدَ أَهْلِ الإِجْمَاعِ -وَهُمْ أَهْلُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ- أَنَّهُمْ كَانُوا كُلُّهُمْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَئِمَّةَ هُدًى هَادِينَ مَهْدِيِّينَ؛ فَإِنَّهُمْ وَرِثُوا عَنْ رَسولِ اللهِ ما جاءَ بهِ عَنِ اللهِ مِنَ الهدَى والعِلم، ودَاعُونَ إلى اللهِ على بَصِيرَةٍ، وَإِنَّهُمْ مَحْفُوظُونَ بحفْظِ اللهِ فِي أَقْوالِهِم وَأَفْعَالِهِمْ وَأَحْوالهم، ومُنَزَّهُونَ عَنْ كُلِّ وَاصِفٍ يؤَدِّي إِلى النَّقْصِ، وَمُتَّصِفُونَ بِكُلِّ وَصْفٍ يَشْهَدُ لَهُ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِالكَمَالِ فِي التَّفْضِيلِ وَالإِجْمَالِ، وَلا يجوزُ الشَّكُّ فِيهِمْ وَلا تَكْذِيبُهُمْ وَلا اسْتِنْقَاصُهُم وَلا الاسْتِخْفَافُ بِهِمْ، وَمَنْ اسْتَخَفَّ بِهِمْ، أَو اسْتَنْقَصَهُم، أَو كَذَّبَهُم، أَو شَكَّ فِيهِمْ، فَقَدْ اسْتَوجَبَ الحُكْمَ فِيهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ العَزِيزُ، وَقَدْ أَوجَبَ اللهُ تَعْظِيمَهُمْ وَتَنْزِيهَهُمْ عَمَّا لا يَلِيقُ بمنَاصِبِهِم العَلِيةِ؛ بِأَنْ جَعَلَهُمْ وَارِثِينَ لأَكْرَمِ [ص:1-ب] خَلْقِهِ وَمَا[29] بَعَثَهُ بِهِ لخَلْقِهِ فَجَعَلَهُمْ سَادَةً، وَأَوجَبَ عَلَينَا الاقْتِدَاءَ بِهِمْ بِقَولِهِ: صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا

24- حسن، أخرجه الإمام الترمذي، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الفِقْهِ عَلَى العِبَادَةِ، حديث رقم(2682)، وأبو داود، باب الحث على طلب العلم، حديث رقم(3641)، وابن ماجة، بَابُ فَضْلِ الْعُلَمَاءِ وَالْحَثِّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ، حديث رقم(223).

25- في نسخة(ت): لِيُحِقَّ، وهو خطأ.

26- ضعيف، رواه الدارمي، عن الحسن البصري يرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم، باب في فضل العلم والعالم برقم:(366).

27- في نسخة(ت): العُلُومِ التي لا يَشُذُّ فِيهَا.

28- ضعيف، هو من مراسيل الحسن البصري، وقد استفاد الشيخ علي بن ميمون هذا الحديث من كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي عليهما سحائب الرحمات ج1ص11، قال عنه العراقي في تخريجه للكتاب بأنه مرسل. المغني عن حمل الأسفار ج1ص20.

29- الواو ساقطة من النسخة الأم، وتم استدراكها من نسخة(ت).



جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلا تَخْتَلِفُوا عَلَيهِ»[30]، وَقَدْ قَالَ تَعَالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: 7]، فَمِمَّا جَاءَنَا بِهِ نَبِيُّنَا عَنْ رَبِّنَا هَذَا الحدِيثَ، وَفِيهِ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ، فَالأَمْرُ مِنْهُ قَولُهُ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، وَالنَّهْيُ قَولُهُ: «فَلا تَخْتَلِفُوا عَلَيهِ»، فَقَدْ لَزِمَنَا فَرْضًا مَحْتُومًا اتِّبَاعُهُمْ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ خَالَفَهُمْ فَهُوَ مُخَالِفٌ للكِتَابِ والسُّنَّةِ، فَمَنْ لم يمتَثِلْ مَعْنَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ في تَعْظِيمِهِم وَتَشْرِيفِهِمْ وَتَنْزِيهِهِمْ عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِمْ فَقَدْ خَرَقَ الإِجْمَاعَ! وَمَنْ خَرَقَ الإِجْمَاعَ فَقَدْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لإِرَاقَةِ دَمِهِ، وَدَمُهُ هَدَرٌ؛ لِكَونِهِ ارْتَكَبَ مَرْكَبَ الغَرَقِ، وأَهَانَ مَا أَوجَبَ اللهُ تَعْظِيمَهُ.

وَيجِبُ[31] عَلى كُلِّ مُؤمِنٍ عَاقِلٍ أَنْ يَعْتَقِدَ[32] أنهم محفوظون مِنْ حُظُوظِ النَّفْسِ بِكُلِّ الوجُوهِ، وحرام أن[33]يعتقد في حَقِّهِمْ ذَلِكَ، بَلْ مَنْ خطَرَ لَهُ خَاطِرٌ: وَسْوَسَ نَفْسَهُ بشيءٍ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ عَلَيهِ مجاهَدَتَهُ وَطَرْدَهُ؛ لأَنَّهُ مِنَ الشَّيطَانِ يُرِيدُ أَنْ تَسْكُنَ النَّفْسُ إِلى ذَلِكَ حَتَّى تَسْتَوجِبَ صَاحِبَهَا المقْتَ مِنَ اللهِ، وَيهْلك في دِينِهِ، ثُمَّ يَنْطِقُ بِهِ وَالنُّطْقُ بِهِ حَرَامٌ مُوجِبٌ للأَحْكَامِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُمْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مُبَرَّؤُونَ مِنْ ذَلِكَ مَحْفُوظُونَ مِنْهُ مِنْ غَيرِ شَكٍّ عِنْدَ ذَوي الأَلْبَابِ العَارِفِينَ بِالسُّنَّةِ وَالكِتَابِ: مَا وَقَعَ في نَقْلِ المالِكِيَّةِ رَحِمَهُم اللهُ أَنَّ الإِمَامَينِ أَبَا حَنِيفَةَ وَمَالِك رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا تَنَاظَرَا فَلَمَّا انْفَصَلا مِنْ مُنَاظَرَتِهِمَا سُئِلَ الإِمَامُ مَالِكٌ عَنِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ؟ [ص:2-أ] فَقَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا أَوْ قَالَ رَأَيتُ شَيخًا لَوْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ الدَّلِيلَ والبُرْهَانَ عَلَى هَذِهِ الأُسْطُوانَةَ أَنَّهَا مِنْ ذَهَبٍ لَفَعَلَ[34]، وَشَهِدَ لَهُ بِكَمَالِ المعَارِفِ وَالعُلُومِ، وَلَمْ يُفْهَمْ مِنْ كَلامِ مَالِك في أَبِي حَنِيفَةَ شَيءٌ مما يَكْرَهُ أَصْلًا إِلا الثَّنَاءُ التَّامُّ بِالجَمِيلِ الكَامِلِ في كُلِّ الأَحْوَالِ، وَالأُسْطُوانَةُ: السَّارِيَةُ، وَقَالُوا في النَّقْلِ المذْكُورِ: وَسُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ في تِلْكَ المنَاظَرَةِ نَفْسِهَا وَاللهُ أَعْلَمُ، فَأَجَابَ بِالثَّنَاءِ الجَمِيلِ وَشَهِدَ لَهُ بِكَمَالِ العِلْمِ وَالمعْرِفَةِ، وَلم يُفْهَمْ شَيءٌ مِمَّا يُكْرَهُ في حَقِّ الإِمَامِ مَالِكٍ، وَمُنَاظَرَتُهُمَا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا هِيَ طَلَبٌ عَلَى

30- متفق عليه: أخرجه البخاري في أكثر من موضع منها: باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، برقم: (688)، ومسلم في أكثر من موضع منها: باب ائتمام المأموم بالإمام، برقم:(411).

31- محيت من النسخة الأخرى، وتم استدراكها من نسخة(ت).

32- زاد في نسخة(ت): في حَقِّهِم ذَلكَ.

33- غير موجودة في نسخة(ت).

34- تاريخ بغداد، تحقيق د. بشار عواد ج15ص 551.



الحَقِّ وَإِظْهَارٌ لَهُ وَحَيثُ ظَهَرَ الحَقُّ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَلَّمَ لِصَاحِبِهِ مَقَامَهُ وَشَهِدَ لَهُ فِيهِ بِالكَمَالِ التَّامِّ، وَلَيْسَ الأَمْرُ عَلَى مَا تُعُورِفَ فِي زَمَانِنَا هَذَا الكَثِيرُ الشَّرِّ القَلِيلُ الخَيْرِ مِمَّا إِذَا تَكَلَّمَ رَجُلانِ فِي جُزْئِيَّةٍ(أَوْ بَعْضِهَا)[35]مِنْ مَبَادِئِ الاصْطِلاحَاتِ(أَوْ دُونَ)[36]ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنَّمَا يَقْصِدُ بِكَلامِهِ إِظْهَارُ العِلْمِ وَالمعْرِفَةِ وَالصَّوَابِ وَنِسْبَةُ ذَلِكَ إِلَيهِ لِيَنْسبَ لِغَيرِهِ ضِدّ ذَلِكَ قَاصِدًا بِذَلِكَ مَقَامَ الرِّئَاسَةِ؛ لاسْتِمَالَةِ وُجُوه النَّاسِ وَقُلُوبِهِمْ؛ لأَجْلِ حُطَامِ الدُّنْيَا مِنَ الجَاهِ وَالمَالِ وَالرِّئَاسَةِ[37]، فَكِلاهُمَا سَالِبٌ للدِّينِ وَذَلِكَ حَرَامٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مَعْنَى دَعْوَى العَظَمَةِ وَالكِبْرِياءِ، وَاللهُ تَعَالى يَقُولُ فِي بَعْضِ كَلامِهِ القَدِيمِ: «الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي وَالعَظَمَةُ إِزَارِيْ مَنْ نَازَعَنِيْ أَحَدَهُمَا قَصَمْتُهُ فِي النَّارِ»[38]، وَمِنَ المعْلُومِ أَنَّ الرِّئَاسَةَ التِي هِيَ مَعْنَى دَعْوَى العَظَمَةِ وَالكِبْرِياءِ أَصْلُهَا العُجْبُ، وَمِنْ لازِمِ وُجُودِ العُجْبِ وُجُودُ الأَخْلاقِ الشَّيْطَانِيَّةِ الجَهَنَّمِيَّةِ[39] كُلُّهَا مِنَ الكِبْرِ والحَسَدِ والحِقْدِ والرِّياءِ [ص:2-ب] والغَضَبِ وَالحِرْصِ وَالطَّمَعِ وَالبُخْلِ وَحُبِّ الدُّنْيَا الذي هُوَ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ، إلى غَيرِ ذَلِكَ مِنْ فُرُوعِ العُجْبِ فَإِنَّ هَذِهِ الأَشْيَاءَ كُلُّهَا فُرُوعُهُ فَالذِّي يَكُونُ مَقْصَدُهُ فِي مُنَاظَرَتِهِ بِالعِلْمِ مَا ذُكِرَ مِنْ حَظِّ النَّفْسِ فَلا تُمْكِنُ سَلامَتُهُ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ أَبَدًا؛ لأَنَّ هَذِهِ الأَخْلاقَ المذْمُومَةَ كُلُّهَا أَصْلُهَا شَجَرَةُ العُجْبِ، وَكُلُّ جَاهِلٍ بِنَفْسِهِ لا تمكنهُ السَّلامَةُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الخَبِيثَةِ، وَالأَئِمَّةُ المذْكُورُونَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كَانُوا عَارِفِينَ بِأَنْفُسِهِمْ بِدَلِيلِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي حَقِّهِمْ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَمِنْ لازِمِ مَعْرِفَتِهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ مَعْرِفَتُهُمْ بِرَبِّهِمْ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ"[40]، وَلما أَنْ عَرَفُوا أَنْفُسَهُمْ وَرَبَّهَمْ جَعَلَهُمْ

35- في نسخة(ت): أبعضها.

36- في نسخة(ت): وَدُونَ.

37- سقطت من النسخة الأم وتم استدراكها من نسخة(ت).

38- صحيح، وهو حديث قدسي، أخرجه أبو داود في سننه، باب ما جاء في الكبر برقم:(4090)، وابن ماجه في سننه، بَابٌ: الْبَرَاءَةُ مِنَ الْكِبْرِ وَالتَّوَاضُعُ برقم:(4174)، وغيرهما.

39- في نسخة(ت): الجَهْمِيَّةِ.

40- إطلاق نسبة هذا الأثر عن علي بن أبي طالب غلط؛ فلم أقف على من أثبت ذلك عنه، وأغلب الناس ينسبون هذا القول مع اختلاف في بعض ألفاظه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، انظر على سبيل المثال:[الجويني في العقيدة النظامية: 15]، والحق أن إسناده إلى رسول الله باطل، فليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد سئل عنه الإمام النووي في فتاويه فقال: "إنه ليس بثابت" (فتاوى النووي لابن العطار: 274، ط: حلب)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولا هو في شيء من كتب الحديث، ولا يعرف له إسناد ولكن يروى في بعض الكتب المتقدمة إن صح " يا إنسان اعرف نفسك تعرف ربك ". (مجموع الفتاوى ج16 ص 349)، وذكر أبو المظفر بن السمعاني: أنه من كلام يحيى بن معاذ الرازي. (قواطع الأدلة في الأصول ج2 ص60)، وسئل ابن حجر الهيتمي عنه مَنْ رواه؟ فأجاب بقوله: لا أصل له. (الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ص: 206).ويقول ابن القيم شارحا لهذه العبارة: " من عرف نَفسه بِالْجَهْلِ وَالظُّلم وَالْعَيْب والنقائص وَالْحَاجة والفقر والذل والمسكنة والعدم عرف ربه بضد ذَلِك



تَعَالى أَئِمَّةً يُقْتَدَى بِهِمْ وَأَوجبَ عَلَينَا مُتَابَعَتِهِمْ فِيمَا بَلَغَنَا عَنْهُمْ من معنى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ، فَمَنْ نَظَرَ أَحَدًا مِنْهُمْ بِشَيءٍ مِنْ حَظِّ النَّفْسِ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَوجَبَ الهَلاكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ إلا أَنْ يَتُوبَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى (أَنَّهُمْ مَحْفُوظُونَ بِحِفْظِ اللهِ مُبَرَّؤُونَ مِمَّا لا يَلِيقُ بِهِمْ؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُ تَعَالى جَعَلَ) [41] قُلُوبِهِمْ مَحَلًا لِحُكْمِهِ وَرَحْمَتِهِ وَمِنْ حِكْمَتِهِ تَعَالى حِفْظُ مَحَلِّ رِضْوَانِهِ مِنْ غَضَبِهِ فَقُلُوبُهُمْ مَحَلُّ رِضْوَانِ رَبِّهِمْ، قَالَ تَعَالى: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} [الأنعام: 124] ، وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى طَهَارَةِ قُلُوبِهِمْ وَتَنْزِيهِهَا عَمَّا سِوَى مَعْبُودِهَا تَعَالى مَا ذُكِرَ أَيضًا [42]فِي النَّقْلِ عَنِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَا نَاظَرْتُ أَحَدًا إلا وَأَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ الحَقُّ مَعَهُ، فَانْظُرْ التَّبَرُّؤَ[43] [ص:3-أ] مِنَ النَّفْسِ وَعَدَمَ وجُودِهَا بِالْكُلِّيَّةِ وَمَحْوِهَا وَفَنَائِهَا، وَآثَارِهِمْ مِنَ الأَقْوَالِ وَالأَفْعَالِ وَالأَحْوَالِ وَمَنَاقِبِهِمْ فِي كُتُبِ كُلِّ مَذْهَبٍ مَنْشُورَةٌ مَشْهُورَةٌ كَاشْتِهَارِهِمْ وَاشْتِهَارِ شَمْسِ الضُّحَى، ثُمَّ إِنَّ الوَاجِبَ عِنْدَنَا فِي مَذْهَبِنَا أَنَّ مَنْ نَسِبَ إلى إِمَامٍ مِنْهُمْ مَا لا يَلِيقُ بِهِ يَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ إِقَامَةُ الحَدِّ[44] عَلَيْهِ كَمَا يَجِبُ شَرْعًا إِنْ كَانَ مِمَّنْ بَسَطَ اللهُ يَدَهُ فِي الأَرْضِ مِنْ الولاةِ[45] وَمِنَ[46] العُلَمَاءِ، وَإِنْ كَانَ غَيرُهُمْ فَيَجِبُ عَلَيهِ أَنْ يَرْفَعَ الأَمْرَ لِمنْ وَلاهُ اللهُ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ، وَلْيُقِمْ عَلَيهِ الحَدَّ الوَاجِبَ عَلَيْهِ فِي حَقِّ هَذَا الإِمَامِ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ عَاصٍ للهِ وَرَسُولِهِ مُسْتَوجِبٌ لِغَضَبِ اللهِ لِكَونِهِ أَهَانَ مَا عَظَّمَ اللهُ مِنْ شَعَائِرِهِ إلا أَنْ يَتُوبَ.

فَوقف بِنَفسِهِ عِنْد قدرهَا وَلم يتَعَدَّ بهَا طورها وَأثْنى على ربه بِبَعْض مَا هُوَ أَهله وانصرفت قُوَّة حبه وخشيته ورجائه وإنابته وتوكله إِلَيْهِ وَحده وَكَانَ أحب شَيْء إِلَيْهِ وأخوف شَيْء عِنْده وأرجاه لَهُ وَهَذَا هُوَ حَقِيقَة الْعُبُودِيَّة وَالله الْمُسْتَعَان " (الفوائد لابن القيم ص: 139).

41- سقطت بأكملها من النسخة(ت).

42- في نسخة(ت): آنِفًا.

43- في نسخة(ت): التَّبَرِّي.

44- في نسخة(ت): الحَقِّ.

45- في نسخة(ت): أولاة.

46- سقطت من النسخة الأم، وتم استدراكها من نسخة(ت).



وَمِنَ المعْلُومِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ (لَهُ تَابِعٌ) [47]، فَكُلُّ مَنْ تَبعَ إِمَامًا فَفَرْضٌ عَلَيهِ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي جَمِيعِ مَا بَلَغَهُ عَنْهُ مِنَ[48]الأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الفَرَائِضِ وَالنَّوافِلِ والسُّنَنِ وَالرَّغَائِبِ وَالرُّخَصِ وَالشَّدَائِدِ، فِي العَادَاتِ وَالعِبَادَاتِ، وَلا تَجُوزُ مُخَالفَتُهُ، فَمُخَالَفَتُهُ عِصْيَانٌ للهِ وَرَسُولِهِ، وَكُلُّ مَنْ تَبعَ إِمَامَهُ فِي كُلِّ مَا بَلَغَهُ عَنْهُ فَغَيرُهُ مِنَ الأَئِمَّةِ رَاضٍ عَنْهُ وَمَنْ لا فَلا، (وَمِنَ الدَّلِيلِ) [49] عَلَى ذَلِكَ، عِنْدَنَا أَنَّ مَنْ نَزَلَتْ بِهِ نَازِلَةٌ وَلَمْ يَجِدْ فِيهَا رُخْصَةً فِي المذْهَبِ وَوَجَدَهَا فِي غَيرِ مَذْهَبِهِ وَطَلَبَ أَنْ يُفْتَى لَهُ بَهَا فَلا يَجُوزُ إِلا أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى ذَلِكَ المذْهَبِ فَيَأْخُذَ بِرُخَصِهِ وَشَدَائِدِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَرَادَ أَنْ ينتَقِلَ بِغَيرِ نَازِلَةٍ فَلَهُ ذَلِكَ، وَلا يُمْنَعُ إِلا أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ التَّلاعُبُ بِالمذَاهِبِ فَلْيُمْنَعْ وَيُزْجَرْ؛ لأَنَّ التَّلاعُبَ بِالمذَاهِبِ لا يَجُوزُ، وَمِنَ المعْلُومِ أَنَّهُمْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بَينَهُمْ اخْتِلافٌ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ حَسْبَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي جَمِيعِ المذَاهِبِ؛ [ص:3-ب] وَسَبَبُ ذَلِكَ اخْتِلافُ آرَائِهِمْ عِنْدَ الاجْتِهَادِ[50].

وَاجْتِهَادُهُمْ بِنُورِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَذَلِكَ هُوَ الطَّرِيقُ المحَمَّدِيَّةِ، فَكُلٌّ مِنْهُمْ عَلَى مَا أَدَّاهُ إِلَيهِ اجْتِهَادُهُ بِإِلهَامِ رَبِّهِ، قَالَ تَعَالَى: {كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ}[الإسراء: 20]، فَكُلٌّ مِنْهُمْ عَلَى هُدًى مِنَ اللهِ فِي رَأْيِهِ وَاجْتِهَادِهِ، وَعِنْدَنَا أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مِنْهُمْ مُصِيبٌ[51] دَلِيلُهُ: {وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ}[الأنبياء: 78]، إِلى أَنْ قَالَ: {وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا}[الأنبياء: 79]، ثُمَّ إِنَّ مما اخْتَلَفَ فِيهِ مذاهبهم مِنَ العِبَادَاتِ: أَقْوَالُ الصَّلاةِ وَأَفْعَالها، وَلَهَا شَرَائِطُ[52] وَفَرَائِضُ، فَمِنْ شَرَائِطِهَا التي لا تَصِحُّ إِلا بِهَا عِنْدَنَا وَتَبْطُلُ بِعَدَمِهَا: الطَّهَارَةُ، وَهِيَ عَلَى قِسْمَينِ: صُغْرَى وَكُبْرَى، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لها فَرَائِضُ لا تَصِحُّ إِلا بِهَا وَتَبْطُلُ بِعَدَمِهَا.

47- في نسخة(ت): لتابع.

48- في نسخة(ت): في.

49- هنا محو في نسخة(ت).

50- في نسخة(ت): اجْتِهَادِهِمْ.

51- في نسخة(ت): عَلَى هُدًى، وَمِنَ اللهِ فِيهِ نَصِيبٌ. ولعله يقصد إصابة الأجر، لا إصابة الحق والصواب؛ فإن الحق واحد! كما قرر هذه القاعدة جمهور الأصوليين، والأجمل فيها ما قالوه:" لكلِّ مجتهدٍ نصيبٌ".

52- زاد هنا في نسخة(ت): وَفَضَائِلُ.



فَالطَّهَارَةُ الكُبْرَى: وَهِيَ الغُسْلُ مِنْ جُمْلَةِ فَرَائِضِهَا اسْتِيعَابُ[53] جَمِيعِ الجَسَدِ بِالماءِ المطْلَقِ مَع التَّدَلُّكِ بِاليَدِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ اليَدِ، وَكَذَلِكَ الطَّهَارَةُ الصُّغْرَى مِنْ فَرَائِضِهَا اسْتِيعَابُ جَمِيعِ أَعْضَاءِ الوُضُوءِ بِالماءِ المطْلَقِ وَالتَّدَلُّك، فَمَنْ تَرَكَ فِي ذَلِكَ لُمْعَةً بِغَيرِ تَدَلُّكٍ فَغُسْلُهُ بَاطِلٌ وَوُضُوؤُهُ بَاطِلٌ، وَإِنْ صَلَّى عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ فَصَلاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَيَجِبُ عَلَيهِ فَرْضًا إِعَادَةُ الغُسْلِ والصَّلاةِ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ الوُضُوءَ يُعِيدُهُ وَيُعِيدُ الصَّلاةَ (إِنْ صَلَّى بِهِ أَبَدًا، وَ)[54] المِسْحَ عَلَى الخُفَّينِ عِنْدَنَا نَصُّ المذْهَبِ يَمْسَحُ أَعْلَى القَدَمَينِ وَأَسْفَلَهُمَا، وَلا أَحْفَظُ أَنَّ المسْحَ عَلَى أَعْلَى القَدَمَينِ بِثَلاثَةِ أَصَابِعٍ يجْزِئُ، وَلا يَحِلُّ ارْتِكَابُ أَمْرٍ عَلَى الجَهْلِ؛ لِقَولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يحِلُّ لامْرِئٍ مُسْلِمٍ[55] يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ أَنْ يُقْدِمَ عَلَى أَمْرٍ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللهِ فِيهِ»[56]، هَذَا بَعْضُ مَا تُبْطِلُهُ الطَّهَارَتَانِ وَتَجِبُ إِعَادَتُهُمَا أَبَدًا، ثُمَّ بَعْدَ [ص:4-أ] الطَّهَارَةِ الصَّلاةُ، ولها فَرائِضُ مِنْ جُملَتِهَا: قِراءَةُ أَمِّ القُرآنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ رَكعَاتها، والقِيَامُ لقراءتها والرُّكوعُ كلُّهُ والرفعُ مِنْهُ والسُّجُودُ كلُّهُ والفصل بينَ السَّجْدَتينِ، والطمَأْنِينَةُ فِي جَمِيعِ أَرْكَانها إِلَى غَيرِ ذَلكَ حَسْبَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي مَذْهَبِنا، فَمَنْ تَرَكَ قِرَاءَةَ أُمِّ القُرْآنِ، أَو القِيامَ لها، أَو بَعْضَ مَا ذُكِرَ هُنَا أَو غَيرَهُ مِنَ الفَرَائِضِ فَصَلاتُهُ بَاطِلَةٌ وتجب[57] عَلَيهِ الإعَادَةُ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ السُّورَةَ التِي مَعَ أُمِّ القُرْآن، وَلمْ يجبُرْهَا بِسُجُودِ السَّهْوِ فَصَلاتُهُ بَاطِلَةٌ[58].

53- في نسخة(ت): اسْتِئْنَافُ، وهي خطأ.

54- في نسخة(ت): (إِنْ صَلَّى عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ فَصَلاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَيَجِبُ عَلَيهِ فَرْضًا إِعَادَةُ الغُسْلِ وَالصَّلاةِ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ الوُضُوءَ يُعِيدُهُ، وَيُعِيدُ الصَّلاةَ إِنْ صَلَّى عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ فَصَلاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَيجِبُ عَلَيهِ فَرْضًا إِعَادَةُ الغُسْلِ وَالصَّلاةِ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ الوُضُوءَ يُعِيدُهُ وَيُعِيدُ الصَّلاةَ إِنْ صَلَّى أَبَدًا)

55- سقطت من النسخة الأم.

56- هذا الكلام الذي أورده الشيخ علي بن ميمون رحمه الله، وذكر أنه: (حديث مرفوع) إلى النبي صلى الله عيه وسلم قد أخطأ فيه! فبعد البحث والتحري لم أجده حديثا مرفوعا صحيحا ولا حتى ضعيفا! وأظن أن مدخل الخطأ دخل عليه رحمه الله بسبب أن هذا الكلام مما شهدت له عموميات الشريعة مثل قوله تعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: 43]، وأيضا فقد ذكرَ الإِمَامُ القَرَافِيُّ رحمه الله في فُرُوقِهِ: أَنَّ الْغَزَالِيَّ حَكَى الْإِجْمَاعَ فِي إحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ وَالشَّافِعِيَّ فِي رِسَالَتِهِ حَكَاهُ أَيْضًا فِي أَنَّ الْمُكَلَّفَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْدِمَ عَلَى فِعْلٍ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ. (أنوار البروق في أنواء الفروق ج2 ص 148)

57- في نسخة(ت): ويجِبُ.

58- زاد هنا في نسخة(ت): وَيجِبُ الإعَادَةُ.



فَهَذِهِ الأَشْياءُ المذْكُورَةُ هنا[59]في الطَّهَارَةِ والصَّلاةِ تَرْكُ خَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مُفْسِدٌ للصَّلاةِ، وَمما يُفْسِدُهَا مَسُّ الذَّكَرِ بِبَاطِنِ الكَفِّ أَوْ بِبَاطِنِ الأَصَابِعِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مُفْسِدَاتِ الوُضُوءِ، وَإِذَا فَسَدَ الوُضُوءُ فَسَدَتْ الصَّلاةُ ضَرُورَةً؛ لأَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِهَا، وَفِي ذِكْرِ هَذَا القَدْرِ كِفَايَةٌ، (إِذْ يُفْهَمُ مِنْهُ المعْنَى المقْصُود)[60].

فَهَذِهِ الأَشْيَاءُ وَمِثْلُهَا مِنَ الفَرَائِضِ تَجِبُ عِنْدَنَا فَرْضًا عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ مَعْرِفَتُهُ ذَكَرًا و أُنْثَى حُرٌّ وَعَبْدٌ، وَمِنْ أَوَّلِ مَنْ يجِبُ ذَلِكَ عَلَيهِ: أَنَا ثُمَّ لا يَخْلُو إِمَّا أَنْ أَكُونَ فَذًّا[61]، أَوْ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا فَإِذَا كُنْتُ فَذًا أَوْ إِمَامًا فَقَدْ وَجَبَ عَلَيَّ مَعْرِفَةُ الفَرَائِضِ كُلِّهَا، وَمَعْرِفَةُ قِرَاءَةِ[62] أُمِّ القُرآنِ؛ خِيفَةً مِنَ اللَّحْنِ[63] فِيهَا، فَاللحْنُ فِيهَا عِنْدَنَا مُفْسِدٌ للصَّلاةِ وَإِنْ لم يُغَيِّرْ[64] المعْنَى، وَاللحْنُ الذِي يُغَيِّرُ المعْنَى كَأَنْ يُخْرِجَ الحَرْفَ مِنْ غَيرِ مَخْرَجِهِ، فَيَجِبُ إِذًا مَعْرِفَةُ مَخَارِجِ الحُرُوفِ لِيُخرِجَ كُلَّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ فَيُشَدِّدُ المشَدَّدَ (وَيُحَقِّقُ المحَقَّقَ)[65]وَيُظْهِرُ المظْهَرَ وَيَمُدُّ المقَصَّرَ مُقَصَّرًا(والمشْبَعَ مُشْبَعًا) [66] وَلا يَجُوزُ تَغْيِيرُ ذَلِكَ، (كَمَا لا)[67]يجُوزُ [ص:4-ب] المدُّ عَلى مَا لَيسَ بمدُودٍ أَصْلًا، فَهَذِهِ الأَشْيَاءُ وَأَشْبَاهُهَا لحنُهَا لا يُغَيِّرُ المعْنَى وَاجْتِنَابُهَا فِي أُمِّ القُرْآنِ واجِبٌ لِئَلا تَبْطُلَ الصَّلاةُ بِهِ، بَلْ الوَاجِبُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الأَدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ فِي جَمِيعِ قِرَاءَةِ القُرْآنِ؛

59- ليست في نسخة(ت).

60- هنا طمس في نسخة(ت).

61- أي: يصلي منفردًا، لا إمامًا ولا مأمومًا.

62- طمست في النسخة الأم، وتم استدراكها من النسخة(ت).

63- اللحن: هو الخطأ والميل عن الصواب في القراءة، وهو على نوعين: لحن جلي، ولحن خفي.

64- في نسخة(ت): تُغَيِّرْ.

65- في نسخة(ت): وَيُخَفِّفُ المخَفَّفَ.

66- في نسخة(ت): أَوْ المتَوَسِّطِ مُتَوَسِّطًا.

67- في نسخة(ت): وَلا.



لأَنَّهُم كَذَلِكَ رَوَوهُ عَنْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلا يجُوزُ لِقَارِئِ القُرْآنِ(جَهْلُ ذَلِكَ؛ لأَنَّ ذَلِكَ)[68]مِنَ السُّنَّةِ التي قَالَهُ فِيهَا نَبِيُّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»[69].

فَقَدْ كَانَ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يخْرِجُ كُلَّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ وَيُعْطِيهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ المدِّ وَالشَّدِّ وَالإِظْهَارِ وَالإِدْغَامِ وَالإِخْفَاءِ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ حَسْبَمَا ذَلِكَ مَعْلُومٌ مسْطُورٌ وَمَنْشُورٌ في كُتُبِ أَرْبَابِهِ؛ ولِذَلِكَ[70]قَالَ تَعَالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}[النحل: 43] ، وَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَنْبَغِي للجَاهِلِ السُّكُوتُ عَلَى جَهْلِهِ»[71]، وَأَهْلُ هَذَا المعْنَى أَهْلُ الأَدَاءِ عَنْ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إلى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، فَقِرَاءَةُ القُرْآنِ بإِخْرَاجِ الحُرُوفِ مِنْ مخارِجِهَا وإعْطَائِهَا جَمِيعَ حُقُوقِهَا مِنْ سُنَّتِهِ، ومما جَاءَنَا بِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلا يجُوزُ المقَامُ عَلَى الجَهْلِ بِهِ وَيَجِبُ تَعَلُّمُهُ، قَالَ تَعَالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}[الحشر: 7].

وَمما يجِبُ في مَعْرِفَةِ قِرَاءَةِ أُمِّ القُرْآنِ: حِفْظُهُ والتَّحَفُّظُ عَلَيهِ وَالنُّطْقُ بِهِ قَولُهُ[72]تَعَالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}[الفاتحة: 5]، فَيُحَقِّقُ الهَمْزَةَ مَكْسُورَةً، وَيَشُدُّ اليَاءَ بَعَدَهَا وَيَمُدُّ عَلَيهَا مَدًّا طَبِيعِيًّا لا مُتَوَسِّطًا وَلا مُشْبَعًا، وَيُظْهِرُ السِّينَ [ص:5-أ] مِنَ[73] التَّاءِ مِنْ قَولِهِ: "نَسْتَعِينُ"، وَيَمُدُّ عَلَى العَينِ مَدًّا طَبِيعِيًّا إِنْ كَانَ في الدَّرْجِ، وَإِنْ كَانَ في حَالَةِ الوَقْفِ فَلْيَقِفْ فيه[74] بِالإِشْبَاعِ، هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ رُوَاةِ إِمَامِنَا نَافِعٌ رَضِيَ اللهُ تَعَالى عَنْهُ.

68- في نسخة(ت): جَعْلُ ذَلِكَ، وهو خطأ.

69-صحيح: أخرجه الإمام الترمذي، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث رقم(2676)، وابن ماجه، بَابُ اتِّبَاعِ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، حديث رقم(42)، وغيرهما.

70- في نسخة(ت): وَكَذَلِكَ، وهو خطأ.

71- ضعيف، أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ج5 ص 298، حديث رقم(5365)، وقال: لا يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد، تفرد به الأنصاري، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ج1 ص 164 -165: فيه محمد بن أبي حميد، وقد أجمعوا على ضعفه، وقال العراقي في تخريج إحياء علوم الدين المغني عن حمل الأسفار ج2 ص1171، برقم:(4248): أخرجه الطبراني في الأوسط وبن مردويه في التفسير وابن السني وأبو نعيم في رياضة المتعلمين من حديث جابر بسند ضعيف.

72- في نسخة(ت): قَالَ.

73- في النسخة الأم: إلى، واستدركناها من النسخة(ت).

74- سقطت من النسخة الأم وتم استدراكها من النسخة(ت).



ثُمَّ يَنْطِقُ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ مِنْ قَولِهِ: "اهْدِنَا" مَكْسُورَةً مُحَقَّقَةً[75]، ثُمَّ يَنْطِقُ بِالصَّادِ مِنَ "الصِّرَاطَ" مَكْسُورَةً مُشَدَّدَةً، وَيَمُدُّ عَلَى الرَّاءِ بَعْدَهَا مَدًّا طَبِيعِيًّا، وَكَذَلِكَ "صِرَاطَ" وَيُظْهِرُ السِّينَ في[76]التَّاءِ مِنَ المسْتَقِيمِ، ويمُدُّ عَلَى القَافِ مَدًّا طَبِيعِيًّا، وَكَذَلِكَ يُظْهِرُ النُّونَ في[77] العَينِ مِنْ "أَنْعَمْتَ"، وَيَنْطِقُ بِكَسْرِ الرَّاءِ مِنْ "غَيرِ"، وَيخرجُ الضَّادَ مِنَ "المغْضُوبِ، وَلا الضَّالِّينَ" مِنْ مَخْرَجِهِ؛ فَفِي المذْهَبِ مَنْ لم يفَرِّقْ بَينَ الضَّادِ وَالظَّاءِ فَصَلاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَيَمُدُّ عَلَى الضَّادِ بِالمغْضُوبِ مَدًّا طَبِيعِيًّا(وعَلَى)[78] "وَلا الضَّالِّينَ" بِالإِشْبَاعِ.

وَمِمَّا يُتَحَافَظُ عَلَيهِ مِنْ أَوَّلِ الفَاتِحَةِ: النُّطْقُ بِالبَاءِ مِنْ "رَبِّ" مَكْسُورَةً مُشَدَّدَةً، وَيَمُدُّ على اللامِ قَبْلَهَا مِن "لله"[79] طَبِيعِيًّا، وَكَذَلِكَ عَلَى العَينِ وَالميمِ بَعْدَهَا مِنَ "العَالمينَ"، ثُمَّ يَنْطِقُ بِالنُّونِ مِنَ "الرَّحْمَنِ" مَكْسُورَةً، وَيَمُدُّ عَلَى الميمِ قَبْلَهَا مَدًّا طَبِيعِيًّا، وَكَذَلِكَ عَلَى الحَاءِ مِنَ "الرَّحِيمِ"، ثُمَّ بِالميمِ بَعْدَهَا مَكْسُورَةً.

هَذَا كُلُّهُ عَلَى مُقْتَضَى مَا أَعْرِفُهُ مِنْ قِرَاءَةِ إِمَامِنَا نَافِعٍ، هَذَا بَعْضُ مَا يجِبُ عَلَيهِ التَّحَافُظُ في قِرَاءَةِ أُمِّ القُرْآنِ، وَهَذِهِ[80] المواضِعُ كُلُّهَا مَحَالُّ مَظَانِّ اللحْنِ إلى غَيرِ ذَلِكَ، وَمما يجِبُ تَعَلُّمُهُ والتَّحَافُظُ عَلَيهِ النُّطْقُ في تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ بِالهَمْزَةِ مِنْ "اللهَ وأَكْبَر[81]" محقَّقَتَينِ بِغَيرِ مَدٍّ أَصْلًا وَلا عَلَى البَاءِ مِنْ "أَكْبَر"، وَكَذَلِكَ يَنْطِقُ[82]بِالهَمْزَةِ مِنْ "السَّلامُ عَلَيكُم" محَقَّقَةً مِنْ غَيْرِ مَدٍّ أصلًا، وَيمدُّ عَلَى اللامِ[83]بَعْدَهَا مَدًّا طَبِيعيًّا كَمَا يمدُّ عَلَى اللامِ مِن "اللهُ أَكبَرُ"، [ص:5-ب] وَلا يَزِيدُ بِهِمَا[84]عَلَى

75- سقطت من النسخة(ت).

76- في النسخة الأم: إلى، واستدركناها من النسخة(ت).

77- في النسخة الأم: إلى، واستدركناها من النسخة(ت).

78- سقطت من النسخة(ت).

79-في نسخة(ت): الله.

80- في نسخة(ت): هَذِهِ.

81- في نسخة(ت): نسخة(ت): أَكْبَر، وهو خطأ.

82- سقطت من نسخة(ت).

83- في نسخة(ت): اللهُمَّ، وهي خطأ.

84- في نسخة(ت): فِيهَا.



الطَّبِيعِيِّ شَيئًا، وَالمدُّ عَلَى الهَمْزَةِ فِي هَذِهِ الْمَحَالِّ[85] الْمَذْكُورَةِ لحنٌ عَظِيمٌ يُؤَدِي إِلى الكُفْرِ وَالعِياذُ بِاللهِ، فَهُمَا مَحَلانِ يجِبُ حِفْظُهُمَا والتَّحَافُظُ عَلَيهِمَا؛ لأنهمَا مِنْ فُرُوضِ الصَّلاةِ عِنْدَنا[86] قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الصَّلاةُ بَينَ زِمَامَينِ: تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ»[87]، ثُمَّ إِذَا كَانَ المصَلِّي إِمَامًا يجِبُ عَلَيهِ أَنْ يجْزِمَ تحْرِيمَهُ وَتَسْلِيمَهُ وَلا يمُطُّهُمَا خيفة ممن خلفه يسبقه فتبطل صلاته بذلك، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّ رَاعٍ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» [88]، وَقَالَ فِي الحِكْمَةِ: «الإِمَامُ ضَامِنٌ وَالمؤَذِّنُ مُؤْتمَنٌ»[89].

هَذِهِ نُبَذٌ مِمَّا يَجِبُ عَلَى المصَلِّي، وَالسِّرُّ فِي بُطْلانِ صَلاَةِ مَنْ لمَ يُفَرِّقْ بَيْنَ الضَّادِ وَالظَّاءِ مَا وَقَعَتْ الإِشَارَةُ إِلَيهِ مِنَ النُّطْقِ بِالحُرُوفِ مِنْ مخَارِجِها فَإِنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخْرِجُ الضَّادَ مِنْ مخْرَجِهِ وَالظَّاءَ مِنْ مخْرَجِهَا، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ، فَمَنْ لمْ يخْرِجْهُ كَذَلِكَ فَصَلاتُهُ بَاطِلَةٌ؛ لأَنَّ الضَّادَ حَرْفٌ مِنْ أُمِّ القُرْآنِ وَبَعْضٌ مِنْهَا، وَقِرَاءَةُ أُمِّ القُرْآنِ فَرْضٌ، فَمَنْ غيَّرَ بَعْضَ الفَرْضِ فَكَأَنَّمَا غَيَّرَ جمِيعَهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي اللَّحْنِ فِي أُمِّ القُرْآنِ: مُبْطِلٌ للصَّلاةِ وَإِنْ لم يُغَيِّرْ المعْنَى، وَقَدْ وَقَعَ فِي المدَوَّنَةِ مِنْ رِوايَةِ سُحْنُونٍ عَنْ ابن القاسم عن مالك ما نصه: "ولا يُصَلِّي مَنْ يَقْرَأُ خَلْفَ مَنْ لا يحْسِنُ القِرَاءَةَ وَهُوَ أَشَدُّ مِنْ

85- في نسخة(ت): الحالِ.

86- سقطت من نسخة(ت).

87- بعد البحث لم أجده بهذا اللفظ في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألت عنه شيخي الدكتور ماهر الفحل من خلال الهاتف فقال لي: إنه ثابت لكن ليس بهذا اللفظ، بل بلفظ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، وهو عند الترمذي، في بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، حديث رقم(3)، وهو حديث قوي صحيح.

وزادني شيخي بأن قال لي: إن الصلاة لها مفتاح وافتتاح واستفتاح، أما مفتاحها فهو: الطهور، وأما افتتاحها فهو: التكبير، وأما استفتاحها فهو: دعاء الاستفتاح. اه

88- متفق عليه، أخرجه البخاري، بَابٌ: العَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَلاَ يَعْمَلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، حديث رقم(2409)، ومسلم، باب الأمير مسؤول عن رعيته، حديث رقم(4751)، وغيرهما.

89- هو حديث مرفوع صحيح: أخرجه الإمام أبو داود في سننه، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، برقم:(517)، والترمذي، باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، حديث رقم(207).

قوله: "الإمام ضامن" قال الخطابي في "معالم السنن" ج1-ص156: قال أهل اللغة: الضامن في كلام العرب معناه: الراعي، والضمان معناه: الرعاية، والإمام ضامن: بمعنى أنه يحفظ الصلاة وعدد الركعات على القوم. وقيل: معناه: ضامن الدعاءِ يعمهم به، ولا يختص بذلك دونهم، وليس الضمان الذي يوجب الغرامة من هذا في شيء. وقد تأولَهُ قومٌ على معنى أنه يتحمل القراءة عنهم في بعض الأحوال، وكذلك يتحمل القيام أيضا إذا أدركه راكعا.

وقوله: "والمؤذن مؤتمن" قيل: المراد أنه أمين على مواقيت الصلاة، وقيل أمين على حرم الناس؛ لأنه يشرف على المواضع العالية. تحفة الأحوذي ج1-ص523.



إِمَامٍ تَرَكَ القِرَاءَةَ"[90]، قَالَ شُيوخُ المدَوَّنَةِ: المرَادُ بِالقِرَاءَةِ هُنَا: قِرَاءَةُ أُمِّ القُرْآنِ؛ لأَنَّهَا فَرْضٌ فِي كُلِّ رَكعَاتِ الصَّلاةِ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُه، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ صَلاةٍ لمْ يَقْرَأ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ فَهِيَ بَاطِلَة»[91]، وَفي بَعْضِ الطُّرُقِ[92]: «فَهِيَ خِدَاجٌ»[93]، أَيْ: بَاطِلَة[94]، وَهَذَا بَعْضُ مَا يَجِب عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ [ص:6-أ] فَذًّا أَوْ إِمَامًا؛ لأَنَّ الإِمَامَ عِنْدَنَا مِنْ جُمْلَةِ الشُّرُوطِ الوَاجِبَةِ فِي حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ قَارِئًا فَصِيحَ اللسَانِ، حَسْبَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ القَاضِي عِياضٌ رَحِمَهُ اللهُ وَرَضِيَ عَنْهُ فِي بَابِ الإِمَامَةِ، وَذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الإِمَامَ تَجِبُ عَلَيهِ مُرَاعَاتُ حُدُودِ صَلاتهم الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ يَعْنِيْ: المأْمُومِين، يُشِيرُ بِالبَاطِنِ (إلى) [95]الخُشُوعِ الذِي ذَكَرَهُ أَيْضًا فِي فَصْلِ فَرَائِضِ الصَّلاةِ، فَالخُشُوعُ عِنْدَنَا فَرْضٌ مِنْ فَرَائِضِهَا وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ خُلُوِّ القَلْبِ الذِي هُوَ محلُّ نَظَرِ الرَّبِّ فِي حَالِ تَلَبُّسُ العَبْدِ بِعِبَادَةِ الرَّبِّ[عَمَّا] [96]سِوَى تَعْظِيمِ الرَّبِّ وَمَحَبَّةِ الرَّبِّ وَخَوفِ الرَّبِّ وَرَجَاءِ فَضْلِ الرَّبِّ جَلَّ رَبُّنَا عَنِ الحُلُولِ والانْتِقَالِ وَسَائِرِ صِفَاتِ خَلْقِهِ{لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ}[الأنعام: 103]، {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}[الشورى: 11].

90- انظر: المدونة ج1 ص 177، ونصه الصحيح هو: "إذَا صَلَّى الْإِمَامُ بِقَوْمٍ فَتَرَكَ الْقِرَاءَةَ انْتَقَضَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ وَأَعَادُوا، وَإِنْ ذَهَبَ الْوَقْتُ قَالَ: فَذَلِكَ الَّذِي لَا يُحْسِنُ الْقُرْآنَ أَشَدُّ عِنْدِي مِنْ هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَأْتَمَّ بِمَنْ لَا يُحْسِنُ الْقُرْآنَ".

91- بعد البحث توصلنا إلى أن هذا اللفظ غير موجود في كتب أهل العلم، وإن كان قد ثبت عند مسلم وغيره بألفاظ أخرى.

92- في النسخة الأم: وفي طريق، وأثبتنا ما في نسخة(ت) لوضوحه.

93- صحيح لغيره، أخرجه ابن ماجه بهذا اللفظ، بَابُ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، حديث رقم(840)، وهو عند مسلم وأصحاب السنن وغيرهم، لكن بألفاظ أخرى.

94- لم يصب المصنف في تفسيره لهذه الكلمة؛ وذلك لتأثره باللفظ الأول لهذا الحديث والذي لم يثبت أصلا! وجاء في المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج1ص164-165): وَخَدَجَ الصَّلَاةَ نَقَصَهَا وَقَالَ السَّرَقُسْطِيّ أَخْدَجَ الرَّجُلُ صَلَاتَهُ إخْدَاجًا إذَا نَقَصَهَا وَمَعْنَاهُ أَتَى بِهَا غَيْرَ كَامِلَةٍ وَفِي التَّهْذِيبِ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ الْخِدَاجُ النُّقْصَانُ وَأَصْلُ ذَلِكَ مِنْ خِدَاجِ النَّاقَةِ. وجاء في النهاية في غريب الحديث والأثر (ج2ص12): فِيهِ «كلُّ صَلَاةٍ ليسَتْ فِيهَا قِراءة فَهِيَ خِدَاجٌ» الْخِدَاجُ: النُّقْصَان.

فتبين معنا رحمنا الله وإياك بعد مراجعة قواميس اللغة والفقه أن معنى كلمة(خداج) هو: ناقصة، وليست باطلة، والله أعلم.

95- في نسخة(ت): (في).

96- في النسخة الأم: عن ما، وفي نسخة(ت): عنما، والصحيح ما أثبتناه.



وإن كُنْتُ مَأْمُومًا يجِبُ عَلَي أَنْ أَطْلُبَ عَلى إِمَامٍ أَقْتَدِيْ بِهِ يَكُونُ عَارِفًا[97] بهذِهِ الأَشْياءِ كُلِّهَا وواجِبَةٌ عَلَيهِ كَوجُوبِهَا عَلَيَّ [98]؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ جَاهِلًا بها أَوْ عَارِفًا إِلا أَنَّهَا لا تَجِبُ عَلَيهِ عَلى مُقْتَضَى مَذْهَبِ إِمَامِهِ فَذَلِكَ لا يخَلِّصُنِي بَلْ تَكُونُ مخَاطَبًا بِذَلِكَ مِثْلِي لِيَأْتِي بِهِ عَلى أَكْمَلِهِ فَبِذَلِكَ تَصِحُّ صَلَاتِي، وَبِعَدَمِهِ عَدَمُهَا، وَوُجُوبُ ذَلِكَ عَلَّيَّ بِقَولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إيمَاؤكم شفعاؤكم فاختاروا (بمن تستشفعوا) [99]»[100]، وهذا حَدِيثٌ عِنْدَنَا مَسْطُورٌ فِي كُتُبِنَا مَعْمُولٌ بِهِ مُعَوَّلٌ عَلَيهِ فَلا يحِلُّ لي أَنْ أَتَخَلَّفَ عَنْهُ، فَإِنْ تَرَكْتَ [101] ذَلِكَ وَصَلَّيتُ خَلْفَ إِمَامٍ لَيسَ مُخَاطَبًا بما[102] ذكرَ مِنَ الفَرَائِضِ وَالشَّرَائِطِ وَغَير ذَلِكَ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ وَلا تَجِبُ عَلَيهِ مُرَاعَاتِهِ فَقَدْ عَرَّضْتُ صَلَاتِي للبُطْلان، وَمَثَلِي مَثَلُ[103] مَنْ صَلَّى وَهُوَ لا يَدْرِي هَلْ هُوَ عَلَى الطَّهَارَةِ أَمْ لا(فَعِنْدَنَا مَنْ صَلَّى وَهُوَ لا يَدْرِي هَلْ هُوَ عَلَى الطَّهَارَةِ أَمْ لا) [104]؟ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيهِ [ص:6-ب] أَنْ يَتَطَهَّرَ وَيُعِيدَ الصَّلاة أَبَدًا، وَلَيسَ كَمَنْ أَيْقَنَ بِالوُضُوءِ وَشَكَّ فِي الحَدَثِ، وأَمَّا الجُمُعَة فَهِيَ عِنْدَنَا[105] مِنْ فُرُوضِ

97- في النسخة الأم: (عليما)، وقد اعتمدنا نسخة(ت)؛ لأن صفة المعرفة ألصق بالبشر.

98- سقطت من نسخة(ت).

99- في نسخة(ت): (لمن تتشفعوا).

100- بعد البحث عن هذا اللفظ وجدنا أن لفظه الصحيح هو: "أَئِمَّتُكُمْ شُفَعَاؤُكُمْ، فَانْظُرُوا بِمَنْ تَسْتَشْفِعُونَ"، ولكن هذا اللفظ وإن ذكره بعض الفقهاء وبعض أهل التفسير! مثل: الإشراف على نكت مسائل الخلاف ج1 ص280، وتفسير القرطبي ج1 ص 270، إلا أنه غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل قال أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي في كتابه أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب (ص: 18): "وهو حديث لا يصح أصْلاً".

ورواه البيهقي في السنن الكبرى ج3ص 129، بَابُ: " اجْعَلُوا أَئِمَّتَكُمْ خِيَارَكُمْ " وَمَا جَاءَ فِي إِمَامَةِ وَلَدِ الزِّنَاءِ برقم:(5133) بلفظ: " اجْعَلُوا أَئِمَّتَكُمْ خِيَارَكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَفْدُكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ "ثم قال عقبه: إسناد هذا الحديث ضعيف.

101- سقطت من نسخة(ت).

102- في نسخة(ت): (ممَّا).

103- في النسخة الأم:(ومَثَلُ)، واستدركناها من النسخة(ت).

104- سقطت هذه الجملة من نسخة(ت).

105- يقصد: عند المالكية.



الأَعْيانِ[106]، وهِيَ بَدَلٌ مِنَ الظُّهْرِ[107]، وَلَهَا شُرُوطٌ زَائِدَةٌ عَلى شُرُوطِ الصَّلاةِ مِنْ جُمْلَتِهَا: عَدَمُ وجُودِ الموانِعِ المبِيحَةِ للتَّخَلُّفِ عَنْهَا، فَإِذَا وجدت فَلا تجب.

وَأَمَّا صَلاةُ الجَمَاعَةِ فَهِيَ عِنْدَنَا سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ أَيْ: مُؤَكَّدَةٌ[108]، وَلها شُرُوطٌ مِنْ جُمْلَتِهَا: الجَمَاعَةُ، وَالمسْجِدُ ثُمَّ إِنَّ مَنْ صَلَّى عِنْدَنَا فِي بَيتِهِ مَعْ رَجُلٍ وَاحِدٍ، أَوْ مَعَ امْرَأَتِهِ، أَوْ جَارِيَتِهِ، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ، فَقَدْ حَازَ فَضْلَ الجَمَاعَةِ؛ لأنَّ اثْنَينِ عِنْدَ إِمَامَنا مَالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: جَمَاعَةٌ.

وَلا يَجِبُ عَلَيهِ الإِتْيَان إلى المسْجِدِ إلا إذا كَانَ المسْجِد مُفْتَقِراً إِلَيهِ، فَيَجِبُ عَلَيهِ الإِتْيَانُ حِينَئِذٍ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيُّهَا السَّائِلُ عَنِ التَّخَلفِ عَن إتيانِ المسْجِدِ للجُمُعَةِ والجمَاعَةِ أَنَّ ذَلِكَ لَيسَ مِنِّي صَدٌّ عَنِ السَّبيلِ وَهَدْمٌ للحَقِّ وعِنَادٌ للخَالِقِ[109]، تَعَالى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا وَتَحَاشَا وَتَعَاظَمَ أَنْ أُقَابِلَ إِحْسَانَهُ بِالإِسَاءَةِ، بَلْ أَسأَلُهُ بِفَضْلِهِ أَنْ يجْعَلَني ممنْ يُقَابِلُ الإِحْسَانَ بِالإحْسَانِ وشَاكِرًا شُكْرًا يُوجِبُ المزِيدَ زِيادَةً بِلا نِهَايَةٍ مَقْرُونَةٍ بحُسْنِ الخَاتِمَةِ، بَلْ مُوجِبُ ذَلِكَ عَدَمُ وُجُوبِهِ عَلَيّ.

مِنْ أَجْلِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَغَيرُهُ مما أَنَا مُخَاطَبٌ بِهِ مِنَ الفَرَائِضِ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِي، فَإِنَّ اقْتِدَائِي بِحَنَفِيِّ المذْهَبِ حُكْمُهُ حُكْمُ اقْتِدَاءِ حَنَفِيِّ المذْهَبِ بِشَافِعِيِّ المذْهَبِ، فَقَدْ وَقَعَ للسَّادَةِ الحَنَفِيَّةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم فِي الكِتَابِ المسَمَّى بِالنِّقَايَةِ مَا نَصُّهُ: "أَمَّا الاقْتِدَاءُ بِشَافِعِيِّ المذْهَبِ لا بَأْسَ بِهِ إِذَا لم يَكُنْ مُتَعَصِّبًا وَلا شَاكًّا [ص:7-أ] في إِيمانِهِ[110]ولا مُتَحَرِّفًا تَحَرُّفًا فَاحِشًا عَنْ القِبْلَةِ، وَأَنْ يَكُونَ[111]مُتَوَضِّئًا مِنَ الخَارِجِ مِنَ غَيرِ [112]السَّبِيلَينِ، وَلا يَتَوَضَّأْ بِالماءِ القَلِيلِ الذِي فِيهِ النَّجَاسَةُ".

106- انظر: الذخيرة للقرافي ج2 ص 329.

107- انظر: الذخيرة للقرافي ج2 ص 330.

108- انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج2 ص 81.

109- في النسخة الأم: (للخلق)، وقد استدركناها من نسخة(ت).

110- مسألة الشك في الإيمان التي هي قول:(أنا مؤمن إن شاء الله) من المسائل العقدية وهي مسألة راجعة إلى: أن الأشاعرة والذين منهم الشافعية يقولون بجواز الاستثناء في الإيمان، ويخالفهم الماتريدية والذين منهم الحنفية القائلون بمنعه، وترتب على هذا الخلاف تكفير بعض الماتريدية (الحنفية) للأشاعرة (الشافعية) والإفتاء بمنع مناكحتهم والصلاة خلفهم؛ وذلك أن الإيمان عندهم شيء واحد والشك في بعضه شكٌ فيه كله والشك في الإيمان كفر!! ولا شك أن قولهم بعيد جدا؛ إذ إنهم بهذا يحكمون على الأخيار من علماء السلف بأنهم واقعون في الكفر، والعياذ بالله.

111- في نسخة(ت): (تَكُونَ).

112- سقطت من نسخة(ت).



انْتَهَى نَصُّ النّقَايةِ، وَمِثْلهُ نَقَلَ شَارِحُ المجْمُوعِ وَعَزَاهُ للغَايَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ في الخُلاصَةِ، فَهَذَا الكَلامُ في غَايَةِ الحُسْنِ، مُؤَسَّسٌ على قَوَاعِدِ مَذْهَبِ إِمَامِهِمْ، مُتَحَافِظِينَ فِيهِ مما يدْخلُ الفَسَاد بِهِ عَلَيهِمْ في عِبَادَتِهِمْ، وَهَذَا الوَاجِبُ الذّي لا محيدَ عَنْهُ، ومَنْ لم يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيسَ بِتَابِعٍ لإمَامِهِ[113]، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الجَوَابَ في هَذِهِ المسْأَلَة هُوَ بِعَينِهِ الجَوَابُ في مَسْأَلَتِي وَلا فَرْقَ بَينَهُمَا؛ لأنّ الذي رَاعَاهُ السَّادَة الحَنَفِيَّةُ يجِبُ عَلَيَّ أَنْ أُرَاعِيَهُ في مَذْهَبِ إِمَامِي؛ فَاللازِمُ كَاللازِمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ تَبعَ إِمَامًا يجِبُ عَلَيهِ فَرْضًا مُتَابَعَتَهُ في جَمِيعِ مَا بَلَغَهُ عَنْهُ في دِينِهِ، ومِنَ اتِّبَاعِهِ إِذَا وَجَدَ مَسْأَلَةً اخْتَلَفَ فِيهَا قَولُ إِمَامِهِ[114] مَعَ غَيرِهِ مِنَ الأَئِمَّةِ فَلْيَتَّبِعْ إِمَامَهُ؛ لأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيهِ وَلا يَكُونُ ذَلِكَ قَدْحًا في الإِمَامِ الآخِرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ تَبعَ إِمَامَهُ كَمَا وَجَبَ عَلَيهِ فَغَيرُهُ مِنَ الأَئِمَّةِ رَاضٍ عَنْهُ؛ لِكَونِهِ تَبعَ الحَقِّ وَمَنْ تَبعَ الحَقَّ لا لَومَ عَلَيهِ وَلَمَّا سَقَطَ عَنِّي [115]الخِطَابُ بِوُجُوبِ الإِتْيانِ إلى المسْجِدِ أَلزَمْتُ نَفْسِي بما وَجَبَ عَلَيَّ مِنَ العُزْلَةِ فَرْضًا اقْتِدَاءً بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(وَبِإِمَامِي مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ إِعْمَالا بِقَولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[116]: «أَصْحَابي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»[117]، وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ ليؤْتَمَّ بِهِ فَلا تَخْتَلِفُوا عَلَيهِ»[118]، أَمَّا أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمِنْهُمْ سَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ[119] وَسَعِيدُ بْنُ زَيدٍ[120]، وَهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ العَشَرَةِ [ص:7-ب] المشْهُودِ لهمْ

113- في نسخة(ت): (إِمَامَهُ).

114- زاد هنا في نسخة(ت): (كَمَا وَجَبَ).

115- سقطت من نسخة(ت).

116- هذه الجملة سقطت بأكملها من نسخة(ت).

117- موضوع، أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ج2ص923، حديث رقم:(1757)، وابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام ج5 ص 64 وقال: خبر باطل مكذوب لم يصح قط، وابن حجر في " موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر " ج1 ص 146، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ج1 ص 144حديث رقم (58): إنه حديث موضوع.

118- صحيح البخاري، بَابٌ: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلاَةِ، حديث رقم(722)، وقد ثبت عند مسلم وغيره لكن بدون قوله: "فلا تختلفوا عليه".

119- سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري، يكنى أبا إسحاق، فاتح العراق، ومدائن كسرى، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ويقال له: فارس الإسلام، أسلم وهو ابن 17 سنة، وشهد بدرا، وافتتح القادسية، ونزل أرض الكوفة فجعلها خططا لقبائل العرب، وابتنى بها دارا فكثرت الدور فيها، وظل واليا عليها مدة عمر بن الخطاب، وأقره عثمان زمنا، ثم عزله، فعاد إلى المدينة، فأقام قليلا وفقد بصره، مات في بيته بالعقيق وهي على عشرة أميال من المدينة وحمل إليها، له في كتب الحديث 271 حديثا. انظر: الأعلام للزركلي ج3 ص 87.

120- سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدويّ القرشي، أبو الأعور: صحابيّ، من خيارهم، هاجر إلى المدينة، وشهد المشاهد كلها إلا بدرا وكان غائبا في مهمة أرسله بها النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أحد العشرة المبشَّرين بالجنة وكان من ذوي الرأي والبسالة، شهد اليرموك وحصار دمشق، وولاه أبو عبيدة



بِالجنَّةِ[121]، الذينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تحْتَ الشَّجَرَةِ[122]، وَأَجْمَعَ عَلَى تَفْضِيلِهِم[123] (ومَحَبَّتِهِمْ) [124] كَافَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ قَدْ اعْتَزَلا بِأَنْفُسِهِمَا بَعْدَ وَفَاةِ نَبِيِّنَا صلى الله عليه وسلم بِوَادِي العَقِيقِ إلى أَنْ مَاتَا[125]، وَلم يَأتِيَا إلى المدِينَةِ المشَرَّفَةِ لا لجُمْعَةٍ وَلا لِغَيرِهَا.

دمشق، مولده بمكة، عن نافع أن سعيد بن زيد مات بالعقيق وحمل إلى المدينة فدفن بها، له في كتب الحديث 48 حديثا. انظر: الأعلام للزركلي ج3 ص 94، وصفة الصفوة ج1 ص 364.

121-أخرج الترمذي في سننه، بَابُ مَنَاقِبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَبْدِ عَوْفٍ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حديث رقم(3747)، بإسناده إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ وَالزُّبَيْرُ فِي الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ فِي الجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ فِي الجَنَّةِ»، وهو حديث صحيح.

122- سميت بذلك؛ لأجل هذه الآية: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ}[الْفَتْحِ: 18]، وهي سمرة كانوا يستظلون بها وقتذاك وهي بالحديبية، سميت به؛ لأجل بئر هناك، وخص بالذكر لفظة: (تَحْتَ الشَّجَرَةِ)؛ لِاسْتِحْضَارِ تِلْكَ الصُّورَةِ تَنْوِيهًا بِالْمَكَانِ فَإِنَّ لِذِكْرِ مَوَاضِعِ الْحَوَادِثِ وَأَزْمَانِهَا مَعَانِيَ تُزِيدُ السَّامِعَ تَصَوُّرًا وَلِمَا فِي تِلْكَ الْحَوَادِثِ مِنْ ذِكْرَى مِثْلِ مَوَاقِعِ الْحُرُوبِ وَالْحَوَادِثِ، وقد قطعها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في خلافته؛ حين رأى طواف المسلمين بها، وتعظيمهم لها؛ وهم حديثوا عهد بالجاهلية وعبادة الأصنام.

وتسمى أيضا بيعة الرضوان؛ لقوله تعالى: {لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ}، فقد بايع فيها المسلمون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم الحديبية تحت الشجرة، كان عددهم فيها ألفاً وأربعمائة، وأول من بايع فيها: أبو سنان الأسدي، وَكَانَ سَبَبُ هَذِهِ الْبَيْعَةِ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ لِيُفَاوِضَهُمْ فِي شَأْنِ التَّخْلِيَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ الِاعْتِمَارِ بِالْبَيْتِ فَأُشِيعَ بِأَنَّ عُثْمَانَ قُتِلَ فعزم النبيء صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قِتَالِهِمْ لِذَلِكَ وَدَعَا مَنْ مَعَهُ إِلَى الْبَيْعَةِ عَلَى أَنْ لَا يَرْجِعُوا حَتَّى يُنَاجِزُوا الْقَوْمَ. انظر: أوضح التفاسير ج1 ص 630، أيسر التفاسير ج5 ص 98، التحرير والتنوير ج26 ص 159و ص 175.

123-ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: فإنه قد ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن أفضل الأمة أهل بدر ثم أهل بيعة الرضوان، والعشرة مفضلون على غيرهم والخلفاء الأربعة أفضل الأمة. انظر: مجموع الفتاوى ج11 ص 129.

وقال أبو منصور البغدادي الماتريدي رحمه الله تعالى: أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة، ثم البدريون ثم أصحاب أحد ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية. انظر: الجامع لأحكام القرآن ج8 ص 236.

124- في نسخة(ت): (وَتُحِبُّهُمْ).

125- راجع ما أثبتناه في الحواشي السابقة لما تكلمنا عنهما رضي الله عنهما.



وَأَمَّا الإِمَامُ مَالِك فَقَدْ كَانَ[126]يَحْضُرُ الجَنَائِزَ وَيَعُودُ المرْضَى، وَيُعْطِي أَصْحَابَهُ أَنْصِبَاءَهُمْ، فَقَطَعَهَا واحِدةً وَاحِدَةً حَتَّى قَطَعَهَا كُلَّهَا، وَكَانَ يَقُولُ: لا يَتَهَيَّءُ لِلْمَرْئِ أَنْ يخبِرَ بِكُلِّ عُذْرٍ لَهُ، نَقَل هذا حجة الإسلام الإمام الغزَّالي[127] في إحيائه رضي الله عنه[128]، فإذا كانت العزلة مطلوبة في زمان شهد فيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالخَيرِ بِقَولِهِ: «خَيرُ القُرُونِ قَرْنِي ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهُم»[129]، وَمِنَ المعْلُومِ أَنَّ الصَّاحِبَينِ المذْكُورَينِ كَانَا في خَيرِ القُرُونِ كُلِّها، وَخَيرِ الأَزْمَانِ كُلِّهَا، وَهُمَا مِنْ أَفْضَلِ خَيرِ[130]الأَصْحَابِ كُلِّهِمْ؛ لأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ خَيرٌ مِنْ كُلِّ أَصْحَابٍ مِنْ سَائِرِ الأُمَمِ[131]، وَقَدْ اخْتَارَا لأَنْفُسِهِما العزلة بأنفسهما، وما اختارا إلا الأفضل، ولا يشك في ذلك عاقل، ثم الإمام مالك بعدهما في زَمَنٍ مَشْهُودٌ لَهُ بِالخيرِ فِي الحَدِيثِ المتَقَدِّمِ نَفْسِهِ؛ لأَنَّهُ مِنْ تَابعِ التَّابِعِينَ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ بَيْتَهُ وَاعْتَزَلَ بِنَفْسِهِ فِرَارًا بِدِينِهِ، وَكَذَلِكَ غَيرُهُ[132]مِنْ سَائِرِ السَّلَفَ الصَّالِحِ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيْهِمْ حَسْبَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ بِهِ وَمَسْطُورٌ فِي كُتُبِهِمْ، فَكَيْفَ[133]لا تَكُونُ العُزْلَةُ وَاجِبَةٌ؟ بَلْ أَوْجَبُ فِي القَرْنِ العَاشِرِ: زَمَانٌ شَرُّهُ أَكْثَرُ مِنْ خَيْرِهِ، ظُلْمُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدْلِهِ، جَهْلُهُ أَكْثَرُ مِنْ عِلْمِهِ، عِلْمُهُ بِغَيرِ عَمَلٍ، وَعَمَلُهُ بِغَيرِ عِلْمٍ، اتَّخَذَ جُلُّ أَهْلِهِ الغِيبَةَ والنَّمِيمَةَ والسّخْرِيَةَ

126- في النسخة الأم: (فكان)، وقد استدركناها من النسخة(ت).

127- هو محمد بن محمد، ويكنى أبا حامد الغزَّالي بتشديد الزاي، ولد عام450، وتوفي عام 505 هـ ومولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس بخراسان)، نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقوله بتشديد الزاي)، أو إلى غَزَالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف. فقيه شافعي أصولي، متكلم، متصوف، رحل إلى بغداد، فالحجاز، فالشام، فمصر وعاد إلى طوس.

من مصنفاته: البسيط والوسيط والمستصفى من علم الأصول والاقتصاد في الاعتقاد وتهافت الفلاسفة وإحياء علوم الدين، وغيرها كثير. انظر: الأعلام للزركلي ج 7 ص 247.

128- انظر: إحياء علوم الدين ج2 ص222، ونص الإمام الغزالي في إحيائه مختلف قليلا وهو: "وقيل كان مالك بن أنس يشهد الجنائز ويعود المرضى ويعطي الإخوان حقوقهم فترك ذلك واحداً واحداً حتى تركها كلها وكان يقول لا يتهيأ للمرء أن يخبر بكل عذر له".

129- هذا اللفظ غير ثابت في الكتب الأصول، لكن ثبت في الصحيحين بلفظ آخر وهو: "خير الناس" في البخاري برقم:(2652)، وفي مسلم برقم:(6563)، وفي غيرهما، وأيضا ورد في البخاري برقم:(6428) قوله: "خيركم قرني".

130- زاد هنا في نسخة(ت): (القُرُونِ).

131- بدليل قولِهِ تَعَالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} [آل عمران: 110]، وما ثبت في الصحيحين بلفظ: "خير الناس" في البخاري برقم:(2652)، وفي مسلم برقم:(6563)، وفي غيرهما.

132- سقطت من نسخة(ت).

133- في نسخة(ت): (كَيْفَ).



[ص:8-أ] والكَذِبَ والمِكْرَ مَقَالًا، والعُجْبُ والكِبْرُ والرِّياءُ والحَسَدُ والحِقْدُ والهوى حَالًا، وانْكَبَّ عَلى الدُّنْيا التي حُبُّهَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ[134]، عَالِمُهُ وَجَاهِلُهُ وَغَنِيّهُ وفَقِيرُهُ، وَشَرِيفُهُ وَمَشْرُوفُهُ[135]، وَتَابِعُهُ ومتبوعه إلا قليلًا بلْ أَقَلّ، وانْدَرَسَتْ السُّنَّةُ وَأُمِيتَتْ بِالبِدْعَةِ فِي الأَقْوَالِ وَالأَفْعَالِ، فِي العَادَاتِ والعِبَادَاتِ، عُقُودُ البَيْعِ فِيهِ غَيرُ محفُوظَةٍ، مُعَامَلَتُهُ بِالرِّبَى وَالغِشِّ والخَدِيعَةِ وَالخِيَانَةِ: قولًا وفعلًا إلى غيرِ ذَلِكَ مِمَّا[136] هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ مخَالَفَاتِ الشَّرْعِ العَزِيزِ، زمنٌ ظَهَرَ فَسَادُهُ واشْتَهَرَ بِشَهَادَةِ رَسُولِ اللهِ، قَالَ[137] صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ يَومٍ»-أَوْ قَالَ: «مَا مِنْ زَمَنٍ يَأْتِي إِلا وَالذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ»[138]، وَقَالَ: «لا يَزْدَادُ الأَمْرُ إِلا شِدَّةً وَلا الزَّمَانُ إِلا إِدْبَارًا وَلا النَّاسُ إِلا شُحًّا»[139]، وَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَأْتِي زَمَنٌ -بِالمِعْنَى-يَفِرُّ المرْؤُ بِدِينِهِ: مِنْ جَبَلٍ إِلَى جَبَلٍ، وَمِنْ شَاهِقٍ إِلَى شَاهِقٍ كَالثَّعْلَبِ الذِّيْ يَرُوغُ»[140]. إِلى غَيْرِ ذَلِكَ حَسْبَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مَسْطُورٌ فِي الكُتُبِ، وَسُئِلَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ فِي سَبِيلِ اللهِ بِنَفْسِهِ

134- قال الزركشي في التذكرة في الأحاديث المشتهرة ص 122: هُوَ من كَلَام مَالك بن دِينَار، كَذَلِك رَوَاهُ ابْن ابي الدُّنْيَا فِي كتاب "مَكَائِد الشَّيْطَان" بِإِسْنَادِهِ اليه، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ فِي كتاب "الزّهْد" من كَلَام عِيسَى بن مَرْيَم عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام، وقد ورد في مشكاة المصابيح ج3 ص 1438، حديث رقم(5213) وغيره عن الْحسن الْبَصْرِيّ مرسلا.

وقال الشيخ تقي الدين في كتابه "أحاديث القصاص" ص 58: هذا معروف عن جندب بن عبد الله البَجَليّ، وأَما عن النبيّ صلى الله عليه وسلم فليس له إسناد معروف.

فائدة: ورد أيضا أن(الخمر) رأس كل خطيئة، كما عند المستدرك على الصحيحين ج4 ص 127، حديث رقم(6909) وسنده متكلم فيه.

وورد أيضا أن(الدينار) رأس كل خطيئة، كما عند البيهقي في شعب الإيمان ج7 ص 338 برقم:(10501).

وورد أيضا أن(الثناء) رأس كل خطيئة، كما في أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ص 122 برقم:(549).

135- في نسخة(ت): ومتروفه.

136- في نسخة(ت): بما.

137- سقطت من نسخة(ت).

138- صحيح، أخرجه الإمام الترمذي، بَابٌ مِنْهُ، حديث رقم(2206)، وابن حبان واللفظ له، ذِكْرُ خَبَرٍ أَوْهَمَ مَنْ لَمْ يُحْكِمْ صِنَاعَةَ الحديث أن آخر الزمان على العموم يَكُونُ شَرًّا مِنْ أَوَّلِهِ، حديث رقم(5952).

139- حسن، أخرجه ابن ماجه، بَابُ شِدَّةِ الزَّمَانِ، حديث رقم(4039)، وغيره.

140- ضعيف جدا من جميع طرقه، العزلة للخطابي ص10، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُزْلَةِ، أبو نعيم في حلية الأولياء ج1 ص25، ورواه البيهقي في الزهد الكبير (ص:183).



وَمَالِهِ»، (قِيلَ لَهُ) [141]: ثُمَّ أَيْ؟ قَالَ: مُؤْمِنٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشِّعَابِ يَتَّقِي اللهَ وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ»[142]، وَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «العَاقِلُ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللهِ أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ»[143]، فَمَنْ عَقَلَ أَمْرَ اللهِ وَنَهْيَهُ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ الحَكِيمِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ الكَرِيمِ، كَيْفَ يَحِلُّ لَهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ الصَّعْبِ أَنْ يَجْتَمِعَ مَعَ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ فَأَكْثَرْ، فَقَدْ تَحَقَّقَ فِي زَمَنِنَا هَذَا أَنَّهُ لا يَجْتَمِعُ اثْنَانِ إِلا وَخَاضَا فِي الغِيبَةِ والنَّمِيمَةِ والمصَانَعَةِ وَالمزَايَنَةِ فِي القَولِ والفِعْلِ، وَذَلِكَ حَرَامٌ لا يَجُوزُ، فَهَذِهِ [ص:8-ب] الأُمُورُ وَأَشْبَاهُهَا حَسْبَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ عَلامَاتِ قِيامِ السَّاعَةِ، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلا عَلَى شِرَارِ الخَلْقِ»[144]، وَلا شَكَّ أَنَّ مَنْ يَتَخَلَّقُ بِمخَالَفَةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ هُوَ مِنْ شِرَارِ الخَلْقِ كَمَا لا شَكَّ فِي قُرْبِ السَّاعَةِ بِدَلِيلِ قَولِهِ تَعَالى: {اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ (1) مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ (2) لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ}[الأنبياء: 1 – 3]، وَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ وَأَشَارَ بأصْبَعَيْهِ الكَرِيمَتَينِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى»145، مُشِيرًا بِذَلِكَ إِلى أَنَّ التَّفَاوُتَ الذي بَينَهُ وَبَينَ السَّاعَةِ يَسِيرٌ كَتَفَاوتِ مَا بَين الأُصْبُعَينِ فَلَمْ يَبْقَ للعَاقِلِ إِلا الْتِزَامَ [146] قوله صلى الله: «الكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لما بَعْدَ الموتِ»[147]، فَمَنْ عَمِلَ هَذَا بَينَ

141- في نسخة(ت): وَيَسْأَلُهُ.

142- متفق عليه، أخرجه البخاري، بَابٌ: أَفْضَلُ النَّاسِ مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، حديث رقم:(2786)، ومسلم، باب أي الناس أفضل، حديث رقم:(4920).

143- لم أعثر عليه في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كان قد ذكره بعض المفسرين مرفوعا، كالسُّلَمي في حقائق التفسير ج1ص 327، إلا أني بعد البحث وجدت أنه يروى موقوفا عن مالك بن أنس، أو وكيع ابن الجراح، أو من كلام بعض الصالحين، بدون ذكر تسمية له!

أما روايته عن مالك بن أنس فقد أخرج البيهقي في الشعب ج4 ص 166، بسنده عن مالك، قال: "العاقل من عقل عن الله عَزَّ وَجَلَّ أمره، وصبر على بلوى زمانه".

وأما روايته عن وكيع فقد أخرج أبو نُعيم في الحلية ج8 ص370، بسنده عن وكيع بن الجراح رحمه الله، قال: "إنما العاقل من عقل عن الله أمره، ليس من عقل أمر دنياه".

144- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، باب لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، حديث رقم:(7512)، وذكر لفظة: (الناس) بدلا من لفظة (الخَلْقِ).

145- متفق عليه، أخرجه البخاري، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ»، حديث رقم:(6504)، ومسلم، باب صفة خطبته صلى الله عليه وسلم، حديث رقم:(1960).

146- في نسخة(ت): الالْتِزَامَ.

147- ضعيف، أخرجه الترمذي في سننه، بَابٌ، حديث رقم:(2459)، وابن ماجه، بَابُ ذِكْرِ الْمَوْتِ وَالِاسْتِعْدَادِ لَهُ، حديث رقم:(4260)، وغيرهما.



عَينَيهِ وَلا يَغْفُلُ عَنْهُ سَاعَةً فَهُوَ الذي يَرْجُوا السَّلامَةَ وَإلا صَدَقَ عَلَيهِ قَولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالعَاجِزُ»، -وَفِي طَرِيقٍ- «وَالأَحْمَقُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللهِ الأَمَانِي»[148]، وَهَذَا تَمَامَ الحَدِيثِ.

(ومِمَّا شَاعَ بِهِ الفَسَادُ)[149]في هَذَا الزمان الأَسْوَدِ إِهَانَةُ بُيُوتِ اللهِ التي قَالَ تَعَالى فِي حَقِّهَا: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا}[الجن: 18]، وَقَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: {فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ}[النور: 36]. فَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شَعَائِرِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالى[150]: {ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ}[الحج: 32] وَتَعْظِيمُ شَعَائِرِ اللهِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٌ وَكَفَى بِهَا شَرَفًا أَنْ سُمِّيَتْ بُيُوتُ اللهِ وَمَسَاجِدُهُ، فَكَيفَ (يحِلُّ لعَاقِلٍ)[151] أَنْ يُهِينَهَا بِالقَولِ أَو الفِعْلِ، بَلْ هِيَ فِي هَذَا الزَّمَانِ [ص:9-أ] فِي غَايَةِ الإِهَانَةِ: أَوَّلُ ذَلِكَ دُخُولها وَالمشِيُ فِيهَا بِالنِّعَالِ واتِّخَاذهَا مجَالِس الخَوضِ فِي أُمُورِ الدُنْيَا وَمِنَ المعْلُومِ أَنَّ السَّلامَةَ مِنَ الوُقُوعِ فِي الغِيبَةِ وَالنَّمِيمَةِ والتَّصَنُّعِ وَالتَّزَيُّنِ فِي الكَلامِ وَغيرِهِ وَغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ حَرَامٌ شَرْعًا قَلِيل بَلْ أقل بل غير ممكن عادة؛ لأَنَّ النُّفُوسَ جُبِلَتْ عَلَى ذَلِكَ والشيطان للإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ قَالَ تَعَالَى: {الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ}[البقرة: 268] ، فَقَدْ أَهَانُوا مَا عَظَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلَمْ يُعَظِّمُوهُ فَفِي الحَدِيثِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ إِلى[152] مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْشَدَ بَعِيرَهُ، فَقَالَ: مَنْ لِي بِالجَمَلِ الأَحْمَرِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ[153]اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا وَجَدْتَ إِنَّمَا جُعِلَتْ المسَاجِدُ لما جُعِلَتْ لَهُ»[154]، وَفِي حَدِيثٍ آخَر قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ ضَالَّتَهُ فِي المسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ: لا جَمَعَ اللهُ عَلَيكَ»[155].

148- هذه الجملة هي تكملة للحديث السابق غير أنه استبدل فيها لفظة "والعاجز" إلى: "والأحمق" ولعله استفادها من الإمام الغزالي؛ لأنه كثيرا ما ينقل عنه، فقد ذكرها في الإحياء ج2 ص331، ولم أجدها في كتب الأصول وإن كان قد ذكره ابن حجر في فتح الباري ج9 ص342، وقد سكت عليها الحافظ وحكمها حكم الرواية السابقة، وهو الضعف.

149- في نسخة(ت):(ومتماثل به أن زاد).

150- ليست في نسخة(ت).

151- في نسخة(ت): (عَلَى العَاقِلِ).

152- ليست في نسخة(ت).

153- سقطت من نسخة(ت).

154- رواه مسلم، بَابُ النَّهْيِ عَنْ نَشْدِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، حديث رقم:(1199)، وغيره.

155- لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو عند الترمذي، بَابُ النَّهْيِ عَنِ البَيْعِ فِي المسْجِدِ، حديث رقم(1321) بلفظ: "لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ"، وابن ماجه، بَابُ النَّهْيِ عَنْ إِنْشَادِ الضَّوَالِّ فِي الْمَسجِدِ، حديث رقم(767)، وغيرهما، وهو حديث صحيح.



إِذَا كَانَ الْمَلْهُوفُ يقال له هكذا فكيف بِمَنْ يُطْلِقُ لِسَانَهُ فِيهِ بما هُوَ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ(وَنَقَلَ الإِمَامُ) [156] ابْنُ سَتُوع فِي كِتَابِهِ المُنْتَقى حَدِيثَيْنِ: أَحَدُهُمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَأْتِي زَمَنٌ يَكُونُ أَهْلُهُ يُأْتُونَ إِلى مَسَاجِدِهِمْ يَرْكَعُونَ رَكْعَتَينِ خَفِيفَتَينِ ثُمَّ يَسْتَنِدُونَ إِلى مَحَارِيبِهِمْ يَخُوضُونَ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا أُولِئِكَ عَلَيهِمْ لَعْنَةُ اللهِ والملائِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ»[157]، والحدِيثُ الآخَرُ أَنَّ الملائِكَةَ تَقُولُ لهمْ: «اسْكُتُوا يَا بُغَضَاءُ اللهِ[158]اسْكُتُوا عَلَيكُمْ لَعْنَةُ اللهِ»[159].

وَمِنْ مَنَاكِرِ المسَاجِدِ وَإِهَانَتِهَا: اجْتِمَاعُ أَهْلِهَا فِيهَا بِالأَكْلِ إِلى غَيرِ ذَلِكَ مما هُوَ مَعْلُومٌ مَشْهُورٌ مُوجِبٌ للإِهَانَةِ مِنَ الأَقْوَالِ [ص:9-ب] وَالأَفْعَالِ وَمخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ فِي العَادَاتِ وَالعِبَادَاتِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مُوجِبٌ لِغَضَبِ اللهِ وَسَخَطِهِ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ، فَمَنْ تَخَلَّقَ بهذَا أَوْ غَيرِهِ مِنَ الأُمُورِ المخَالفَةِ للسُّنَّةِ المهِينَةِ لِبُيُوتِ اللهِ ثُمَّ يَأْتِي إِليهَا وَقَدْ وَجَدَ مَنْدُوحَةً بِوَجْهٍ شَرْعِيٍّ عَنِ التَّخَلُّفِ عَنْهَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ وَصَدَقَ عَلَيهِ قَولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَثَّرَ سَوَادَ قَومٍ فَهُوَ مِنْهُم»**[160]**، وَقَولُهُ: «جَلِيسُ القَومِ مِنْهُمْ»**[161]**، وَقَولُهُ: «المسْتَمِعُ شَرِيكُ القَائِلِ»**[162]**، وَقَولُهُ: «مَنْ حَبَّ قَوم حُشِرَ

156- هنا بياض في نسخة(ت).

157- في نسخة(ت):

158- سقطت من نسخة(ت).

159- بعد البحث عنه لم أجده في كتب السنة، ثم سألت عنه شيخي المحدث ماهر الفحل حفظه الله، فقال لي: لا أصل له.

160- ضعيف، وربما ثبت موقوفا على صحابي كابن مسعود! انظر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ج8 ص319، بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الرُّجُوعِ لِمَنْ رَأَى مُنْكَرًا، حديث رقم:(1660)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ج4 ص135، بَابٌ فِيمَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ فَجَاءَ لِيَدْخُلَ فَسَمِعَ لَهْوًا فَرَجَعَ، حديث رقم:(3297).

وللفائدة فقد سكت عنه الحافظ ابن حجر في الدراية في تخريج الهداية ج2 ص 267، برقم:(1015) وأورد له شواهد، وكذلك فعل السخاوي في المقاصد الحسنة ص667، برقم:(1170) مما يدل على أن للحديث أصلا عاما يعضده.

161- لم أعثر عليه بعد البحث، لكن يعضده الحديث المتفق عليه، عند البخاري، بَابُ فَضْلِ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، حديث رقم:(6408)، ومسلم، بَابُ فَضْلِ مَجَالِسِ الذِّكْرِ، حديث رقم:(6938)، وفيه: "هُمُ الْقَوْمُ لاَ يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ".

162- لا أصل له بهذا اللفظ، فائدة: نقل الغزالي في إحيائه إحياء علوم الدين ج1 ص25، وأبو نعيم في الحلية ج9 ص123 عن الشَّافِعِيُّ أنه قَالَ: نَزِّهُوا أَسْمَاعَكُمْ عَنِ اسْتِمَاعِ الْخَنَا كَمَا تُنَزِّهُونَ أَلْسِنَتَكُمْ عَنِ النُّطْقِ، بِهِ فَإِنَّ الْمُسْتَمِعَ شَرِيكُ الْقَائِلِ، وَإِنَّ السَّفِيهَ يَنْظُرُ إِلَى أَخْبَثِ شَيْءٍ فِي وِعَائِهِ فَيَحْرِصُ أَنْ يُفْرِغَهُ فِي أَوْعِيَتِكُمْ، وَلَوْ رُدَّتْ كَلِمَةُ السَّفِيهِ لَسَعِدَ رَادُّهَا كَمَا شَقِيَ بِهَا قَائِلُهَا ".

وروي أيضا عن غيره كثير مثل: (عَمْرُو بْنُ عُتْبَةَ) كما في ذم الغيبة والنميمة لابن أبي الدنيا ص33، و(عُتْبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ) كما في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج23ص 23.



مَعَهُمْ»[163]، وَقَولُهُ: «المرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»[164]، وَقَولُهُ: «المرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ»[165]، ويخافُ عَلَيهِ (مِنْ قَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «يموتُ المرْؤُ عَلَى مَا عَاشَ عَلَيهِ)[166]وَيُبْعَثُ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيهِ»، إلى غَيرِ ذَلِكَ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ غَضَبِهِ، بَلْ الوَاجِبُ عَلَى مَنْ لم يجِبْ عَلَيهِ الحضُورَ بخِطَابِ الشَّرْعِ التَّخَلُّفَ في هَذَا الزَّمَانِ الفَاسِدِ هُوَ وأَهْلُهُ حِفْظًا لِدِينِهِ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيهِ فَلْيحَضْر الفَرِيضَةَ كَمَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ يَفِرُّ كَفِرَارِهِ مِنَ الأَسَدِ بَلْ أَشَدُّ وإلا فَقَدْ خَسِرَ دِينَهُ؛ لأَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ مُشَاهَدٌ مُدْرَكٌ محَقَّقٌ حَسْبَمَا هُوَ مُتَعَارَفٌ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا أَيُّهَا السَّائِلُ فَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ[167]تَعَالى يَقُولُ في كِتَابِهِ العَزِيز: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}[الحجرات: 6]، وقال:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ}[الحجرات: 11]، وقال: {وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ}[الحجرات: 11]، وقال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا [ص:10-أ] وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا}[الحجرات: 12] ، وقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَحِمَ اللهُ عَبْدًا شَغَلَتْهُ عُيُوبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ»[168]، وَقَالَ:

ويؤيده من حيث العموم قوله تعالى " وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللهِ يُكَفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا " [النساء /140]

163- ضعيف، رَوَاهُ الحْاكِم بِلَا سَنَد في المستدرك ج3 ص20، حديث رقم:(4353)، وروى الطبراني في المعجم الكبير ج ص 19، حديث رقم:(2519) من طريق زياد عن عزة بنت عياض عن أبي قرصافة مرفوعا بلفظ: "من أحب قوما حشره الله في زمرتهم"، وفي إسناده من لا يعرف.

ويشهد له الحديث الذي يليه:" الْمَرْءِ مَعَ من أحب ".

164- متفق عليه، أخرجه البخاري في أكثر من موضع منها: بَابُ عَلاَمَةِ حُبِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، حديث رقم:(6168)، ومسلم، بَابُ الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ، حديث رقم:(6811).

165- حسن، أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ج13ص 398، حديث رقم:(8028) بهذا اللفظ، وكذا أخرجه الترمذي، بَابٌ، حديث رقم:(2378)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وأبو داود، باب من يؤمر أن يجالس، حديث رقم:(4833)، وكلاهما بلفظة (الرجل) بدلا من (المرؤ).

166- سقطت من نسخة(ت)

167- سقطت من نسخة(ت).

168- لم أجده بهذا اللفظ! وإنما بفظ: «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ»، وهو قطعة من حديث أنس رضي الله عنه كما عند البزار في مسنده ج12 ص 348، حديث رقم:(6237)، والبيهقي في شعب الإيمان ج7 ص355، حديث رقم: (10079)، وغيرهم كثير. وهو حديث ضعيف، إن لم يكن ضعيف جدا!



«مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ المرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ»[169]، وقالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "احْمِلْ أَمْرَ أَخِيكَ عَلَى أَحْسَنِهِ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَيكَ فِيهِ وَلا تَظُنَّنَّ[170] بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ فِي امْرِئٍ مُسْلِمٍ شَرًّا وأَنْتَ تَجِدُ لها في الخَيرِ مَحْمَلا[171]، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي عَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذْ، وَإِيَّاكُمْ وَمحدَثَات الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ محدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»[172]، أَوْ كَمَا قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[173].

فَنَسْأَلُ اللهَ بِفَضْلِهِ أَنْ يجعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ ممنْ تمسَّكَ بِالكِتَابِ والسُّنَّةِ واجْتَنَبَ الضَّلالَ والبِدْعَةَ، لَيسَ[174]العَجَبُ ممنْ فَعَلَ مَا وجَبَ عَلَيهِ مِنْ إِمْسَاكِ نَفْسِهِ مِنْ حُضُورِ الجَمَاعَةِ والجُمُعَةِ لِسُقُوطِ ذَلِكَ عَنْهُ بأَمْرٍ شَرْعِيٍّ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ تَقْدِيرُ ذَلِكَ كُلِّهُ، إِنَّمَا العَجَبُ كُلُّ العَجَبِ مِمَّنْ يَغْدُو إِلَيهِمَا ويَرُوحُ ويَرَى ويَشْهَدُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وغَيْرَهُ مِنْ مُخَالَفَاتِ الشَّرْعِ العَزِيزِ قَولا وَفِعْلا فِي العِبَادَاتِ والعَادَاتِ، ولم يُغَيِّرْ[175]ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ اسْتِطَاعَتِهِ، فَإِنْ لمْ يُغَيِّرْ فَهُوَ رَاضٍ مُوافِقٌ وَكُلُّ رَاضٍ بِإِهَانَةِ مَا

قال: الصنعاني: موضوع، انظر: الفوائد المجموعة ص: 256. فقد جاء من طريق فيها أبان بن أبي عيّاش وهو متروك، وأخرى فيها الوليد بن المهلب والنضر بن محرز، وكلاهما شديد الضعف. قال الحافظ العراقي: وكلها ضعيفة، انظر: المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي ج4 ص 424. قال علي جلابنة: لكن معناه صحيح تشهد له نصوص الشريعة، فلينتبه لهذا.

169- ضعيف، وإن حسنه بعض أهل العلم! فإنه لا يصح مرفوعا، وإنما هو مرسل من مراسيل علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عن الجميع كما جاء عند مالك في الموطأ، مَا جَاءَ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ، حديث رقم:(2628)، وقد رواه الترمذي في سننه، بَابٌ، مرتين الأولى مرفوعا عن أبي هريرة، برقم:(2317)، والثانية مرسلة، برقم:(2318)، ثم قال عقب الثانية: وَهَذَا عِنْدَنَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

170- في النسخة الأم: (تظنَّ)، وتم استدراكها من النسخة:(ت).

171- حسن موقوفا على عمر، الزهد لأبي داود ص98، برقم:(83)، وشعب الإيمان للبيهقي ج6 ص323، برقم:(8345)، وابن أبي الدنيا في مداراة الناس ص50، برقم:(45)، وغيرهم.

172- صحيح، أخرجه الترمذي في سننه، باب في لزوم السُّنَّة، حديث رقم:(4607)، وابن ماجة في سننه، بَابُ اتِّبَاعِ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، حديث رقم:(42)، وغيرهما.

173- هذه العبارة وما يقاربها تقال من باب الاحتياط وعدم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، خصوصا عندما يروي الراوي الحديث بالمعنى، أو عندما يشتبه عليه لفظ الحديث، أو عندما يشك هل أتى به على الوجه الصحيح أم لا؟

قال الإمام النووي في مقدمة شرحه على صحيح مسلم، بَابُ النَّهيِ عَنِ الحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، ج1 ص 72: "قَالَ العُلَمَاءُ ويَنبَغِي للرَّاوِي وقَارِئِ الحَدِيثِ إِذَا اشتَبَهَ عَلَيهِ لَفظَةٌ فَقَرَأَهَا عَلَى الشَّكِّ أَنْ يَقُولَ عَقِيبَهُ أَو كَمَا قَالَ واللَّهُ أَعلَمُ".

174- في النسخة الأم: وليس، وأثبتنا ما في النسخة(ت).

175- في النسخة الأم: (نغير)، وتم استدراكها من النسخة(ت).



عَظَّمَ اللهُ(فَهُوَ بِنَفْسِهِ مُهِينٌ لما عَظَّمَ اللهُ، وَمَنْ أَهَانَ مَا عَظَّمَ اللهُ أَهَانَهُ اللهُ) [176] قَالَ تَعَالى:{وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ (42) مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ (43)}[إبراهيم: 42، 43]، وَقَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: {الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ} [الحج: 41]، [ص:10-ب] فَكُلُّ مُكَلَّفٍ أَوجَبَ اللهُ عَلَيهِ الأَمْرَ بِالمعْرُوفِ والنَّهْيَ عَنِ المنْكَرِ(عَلى قَدْرِ مَقَامِهِ وَأَوَّلُ ذَلِكَ نَفْسُهُ وَجَبَ عَلَيهِ أَنْ يَأْمُرَهَا بِالمعْرُوفِ)[177]وَيَنْهَاهَا عَنْ المنْكَرِ لِقَولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ»[178]، فَمِنْ ذَلِكَ حِفْظُ جَوَارِحِهِ الظَّاهِرَةِ كُلُّهَا عَنْ المحَرَّمَاتِ ويَسْتَعْمِلُهَا فِي الطَّاعَاتِ: سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَلِسَانُهُ وَيَدَيهِ وَرِجْلَيهِ كَمَا وَجَبَ عَلَيهِ فَرْضًا، وَحِفْظُ قَلْبِهِ مِنَ العُجْبِ والكِبْرِ وَالحسَدِ والحِقْدِ والرِّياءِ والغَضَبِ والرِّئَاسَةِ والجاهِ وَحُبِّ الدُّنْيَا الذِي هُوَ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ وَسَائِرِ الأَخْلاقِ المذْمُومَةِ الشَّيطَانِيَّةِ ويَتَخَلَّقُ بِالأَخْلاقِ الرَّحْمَانِيَّةِ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فَإِنْ لم يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ عَاصٍ للهِ وَرَسُولِهِ، تَخَلَّقَ بِأَخْلاقِ الشَّيطَانِ، واسْتَحْوَذَ عَلَيهِ فَأَنْسَاهُ ذِكْرَ اللهِ وَتَولاهُ، قَالَ اللهُ تَعَالى: {كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ}[الحج: 4]، [فالمغْتَابُ][179]وَطَالِبُ عَرَضِ الدُّنْيَا والمتَعَجِّبُ وَالمتَكَبِّرُ والحسُودُ ومَنْ يَشْمَتُ بخَلْقِ اللهِ وَلا يَرْحَمُهُمْ والمرَائِي لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاتَهُمْ إِلا أَنْ يَتُوبُوا مِنْ ذَلِكَ، قَالَ الإِمَامَ الغَزَالي فِي بِدَايَةِ الهِدَايَةِ لَهُ: رَوى ابنُ المبَارَكِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ لمعَاذٍ حِدِّثْنِي حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَال: فَبَكَى مُعَاذٌ حَتى ظَنَنَّا أَنَّهُ لا يَسْكُتْ ثُمَّ سَكَتَ ثم قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يقول:) [180]لي يا مُعَاذُ إِنَّ اللهَ تعالَى خَلَقَ سَبْعَةَ أَمْلاكٍ قَبْلَ أَنْ يخلُقَ السَّماواتِ والأَرْضَ ، فَجَعَلَ لِكُلِّ سَمَاءٍ مِنَ السَّبْعِ مَلَكًا بوَّابًا عليها، تَصْعَدُ[181] الحفَظةُ بعمَلَ العبدِ، مِنْ حِين يُصْبِحُ إِلى حِين يمسِي، لَهُ نُورٌ

176- سقطت بأكملها من النسخة(ت).

177- سقطت بأكملها من النسخة(ت).

178- هي قطعة من حديث رواه الإمام مسلم في صحيحه، باب النفقة على النفس والأهل والأقارب، حديث رقم:(2276).

179- في النسخة الأم: الغتَّاب، وتم إصلاحها لغويا.

180- سقطت بأكملها من النسخة(ت).

181- في نسخة(ت): يقعد.



كَنُورِ [ص:11-أ] الشَّمسِ إِذَا طَلَعتَ إِلى السَّماءِ الدُّنْيا [182] فَيقُول الملكُ الموكلُ بها للحَفَظَةِ: اضْرِبُوا بِهِ [183]بوجهَ صَاحِبِه، أنا ملَكُ الغِيبةِ، أَمَرَنِي رَبِّي [184] ألا أَدَعَ عَمَلَ مَنْ يَغْتَابُ النَّاسَ يجَاوزُنِي إِلى غَيرِي، ثُمَّ تَأْتِي الحَفَظَةُ بِعَمَلٍ صَالح مِنْ أَعْمَالِ العَبْدِ إِلى السَّماءِ الثَّانِيَةِ فَيَقُولُ لهمْ الملَكُ [185]الموَكَّلُ بها: قِفُوا وَاضْرِبُوا (بِهِ وَجْهَ) [186]صَاحِبِهِ إِنَّهُ أَرَادَ بِهِ عَرَضَ الدُّنيا، أَمَرَنِي رَبِّي ألا أدَعَ عَمَلَهُ يجَاوزُنِي إِلى غَيرِي إِنَّهُ كَانَ يَفْتَخِرُ عَلَى النَّاسِ في مجَالِسِهِم قَالَ: وَتَصْعَدُ الحَفَظةُ بِعَمَلِ العَبْدِ يَتَبَهَّجُ نُورًا مِنْ صَدَقَةٍ وَصِيَامٍ وَصَلاةٍ، وَقَدْ[187] أَعْجَبَ الحفَظَةَ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ فَيَقُولُ الملَكُ الموَكَّلُ بهَا: قِفُوا وَاضْرِبُوا بِهِ وَجْهَ صَاحِبَهُ، أَنَا مَلَكُ الكِبْرِ أَمَرَنِي رَبِّي ألا أدَعَ عَمَلَه يُجَاوِزُنِي إِلى غَيْرِي، إِنَّهُ كَانَ يَتَكَبَّرُ عَلَى النَّاسِ في مجَالِسِهِمْ، قَالَ: وَتَصْعَدُ الحفَظَةُ بِعَمَلِ العَبْدِ يُزْهِرُ كَالكَوكَبِ الدُّرِّيِّ حَتى يجَاوزُ بِهِ إِلى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ ، فَيَقُولُ لهمْ الملَكُ الموَكَّلُ بهَا: قِفُوا وَاضْرِبُوا بِهِ وَجْهَ صَاحِبِهِ وَظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ، أَنَا صَاحِبُ العُجْبِ أَمَرَنِي رَبي [188]ألا أَدَعَ عَمَلَهُ يُجَاوزُنِي إِلى غَيرِي، قَالَ: وتَصْعَدُ الحفَظةُ بِعَمَلِ العَبْدِ حَتَّى يجَاوزُوا بِهِ إِلى السَّمَاءِ الخامِسَةِ فَيَقُولُ الملَكُ الموَكَّلُ بها: قِفُوا واضْرِبُوا بِهِ وَجْهَ صَاحِبِهِ، واحْمِلُوهُ عَلَى عَاتِقِهِ، أَنَا مَلَكُ الحسَدِ أَمَرَنِي رَبِّي ألا أَدَعَ عَمَلَهُ يجَاوزُنِي إِلى غَيرِي، قَالَ: وتَصْعَدُ الحفَظةُ بِعَملِ العبدِ فَيُجَاوزُوا[189]بِهِ إِلى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ فَيَقُولُ لَهُمْ الملَكُ الموَكَّلُ بهَا: قِفُوا واضْرِبُوا بِهِ وَجْهَ صَاحِبِهِ [ص:11-ب] إِنَّهُ كَانَ لا يَرْحَمُ إِنْسَانًا أَصَابَهُ بَلاءٌ أَو ضُرٌّ بَلْ[190] كَانَ يَشْمَتُ بِهِ، أَنَا مَلَكُ الرَّحْمَةِ أَمَرَنِي رَبي أَلا أَدَعَ عَمَلَهُ يجاوِزُنِي إِلى غَيرِي، قَالَ: وَتَصْعَدُ الحفَظةُ بِعَمَلِ العَبْدِ إِلى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَلَهُ دَوِيٌّ كَدَويِّ النَّحْلِ وَشُعَاعٌ كَشُعَاعِ الشَّمْسِ وَمَعَهُ ثَلاثَةُ

182- سقطت من نسخة(ت).

183- في نسخة(ت): بها.

184- سقطت من نسخة(ت).

185- سقطت من نسخة(ت).

186- في نسخة(ت): بوجهِ.

187- في النسخة الأم: قد.

188- سقطت من نسخة(ت).

189- في نسخة(ت): حتى يجاوزوا.

190- في نسخة(ت): كل.



آلافِ مَلَكٍ فَيُجَاوِزُونَ إلى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَيَقُولُ لهُمْ[191] الملَكُ الموَكَّلُ بهَا: قِفُوا وَاضْرِبُوا بِهِ وَجْهَ صَاحِبِهِ وَجَوَارِحَهُ واقْفلُوا عَلى قَلْبِهِ إنِّي أَحْجُبُ عَنْ رَبِّي كُلَّ عَمَلٍ لم يُرِدْ بِهِ رَبي إنَّهُ أَرَادَ بِهِ غَيرَ اللهِ ، إنما أَرَادَ بِهِ رِفْعَةً عِنْدَ الفُقَهَاءِ وَذِكْرًا عِنْدَ العُلَمَاءِ وَصِيتًا في المدَائِنِ ، أَمَرَنِي رَبِّي أَلا أَدَعَ عَمَلَهُ يُجَاوِزُني إلى غَيرِي، قَالَ: وَتَصْعَدُ الحفَظةُ بِعَمَلِ العَبْدِ مِنْ صَلاةٍ وَزَكَاةٍ وَصِيامٍ وَحَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَخُلُقٍ حَسَنٍ وسَمْتٍ[192] وذِكرِ اللهِ، وتُشَيِّعُهُ مَلائِكَةُ السَّمَاواتِ حَتَّى تَطلُعَ الحُجُبَ كُلُّهَا إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقِفُونَ بَينَ يَدَيهِ يَشْهَدُونَ بِالعَمَلِ الصَّالِحِ الخَالِصِ للهِ، فيقولُ اللهُ تَعَالى لهمْ: أَنْتُمْ الحفَظةُ على عَمَلِ عَبْدِي وَأَنَا[193] الرَّقِيبُ عَلَى مَا في قَلْبِهِ إنَّهُ لم يُرِدْنِي بهذَا العَمَلِ وَأَرَادَ بِهِ غَيْرِي فَعَلَيهِ لَعْنَتِي فَتَقُولُ الملائِكَةُ كُلُّهَا[194]: عَلَيهِ لَعْنَتُكَ ولعْنَتُنا، وتَقُولُ السَّماواتُ (كُلُّهَا عَلَيهِ لَعْنَةُ اللهِ وَلَعْنَتُنَا، وتَلْعَنُهُ السَّمَاوَاتُ)[195]السَّبْعُ وَمَنْ فِيهِنَّ، قَالَ مُعَاذٌ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وأَنَا مُعَاذٌ كَيفَ (لي بِالنَّجَاةِ وَ)[196]الخَلاصِ؟ قَالَ: اقْتَدِ بي[197].

فَيَا أَيُّهَا المغْرُورُ مِثْلِي إذَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى هَذِه الصِّفَةِ ذَهَابُ الذاهِبِ إلى المسْجِدِ بحضُورِ الجَمَاعَةِ والجُمُعَةِ وَهُوَ مُتَخَلِّقٌ بِالعُجْبِ وَالكِبْرِ وَالرِّياءِ [ص:12-أ] وَالحَسَدِ وَالسّخْرِيَةِ وَعَدَمِ الرَّحْمَةِ لهُمْ وَطَلَب عَرَضِ الدُّنْيا وَهُوَ لمْ يَتُبْ مِنْ ذَلِكَ فَالوَاجِبُ عَلَيهِ التَّوبَة أَوَّلًا وُجُوب الفَرَائِضِ عَلَى الفورِ والمقَام عَلَى ذَلِكَ حَرَامٌ؛ لأَنَّهُ خَالَفَ مَا أمرَ بِهِ وتعد الحدُودِ، قَالَ تعالى: {تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (13) وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ (14) }[النساء: 13، 14].

191- سقطت من نسخة(ت).

192- في النسخة الأم: (وصمت)، وأثبتنا ما في النسخة(ت).

193- في نسخة(ت): أنا.

194- سقطت من نسخة(ت).

195- سقطت من نسخة(ت).

196- سقطت من نسخة(ت).

197- بداية الهداية (ص:60)، باب حديث جامع في معاصي القلب.

وهو حديث موضوع، كما ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم منهم: ابن الجوزي في الموضوعات ج3 ص155.



ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى قِسْمَينِ: قِسْمٌ جَاهِلٌ بِهِ، وَقِسْمٌ عَالِمٌ بِهِ غَيرُ عَامِلٍ، وَكِلاهُمَا عَاصٍ للهِ وَرَسُولِهِ! (لكن عصيان لعالم) [198] غَيرُ العَامِلِ أَعْظَمُ مِنْ عِصْيَانِ الجَاهِلِ، وَعَذَابُهُ أَشَدُّ، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَومَ القِيَامَةِ عَالِمٌ لا يَنْفَعُهُ اللهُ بِعِلْمِهِ[199]، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيلٌ لِلْجَاهِلِ مِنْ حَيثُ لم يَتَعَلَّمْ مَرَّةً واحِدَةً، وَوَيلٌ للعَالِمِ مِنْ حَيثُ لمْ يَعْمَلْ بِعِلْمِهِ أَلْفَ مَرَّةٍ»[200]، فَوجَبَ إِذًا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الانْتِقَالُ عَمَّا هُوَ عَلَيهِ: الجَاهِلُ لِطَلَبِ[201]العِلْمِ ثُمَّ العَمُلِ، والعَالِمُ للعَمَلِ بِعِلْمِهِ(بالإِخْلاصِ)[202]وَإلا لمْ يَقْبَلْ مِنْهُ قَالَ تَعَالى: {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ}[البينة: 5]، وفِي الحِكْمَةِ: "النَّاسُ كُلُّهُمْ(موتى إلا العلماء والعلماء كلهم هلكا إلا العاملون والعاملون كلهم) [203] مَغْرُورُونَ إِلا المخْلِصُونَ، والمخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ"[204] فَيَا أَيُّهَا المغْرُورُ بِالذَّهَابِ إِلَى المسْجِدِ والإِيَابِ، الغَافِلُ عَمَّا حَلَّ بِهِ مِنْ تمزِيقِ الثِّيَابِ: ثِيَابكَ البَاطِنَة ممزَّقَة أَشَدّ مِنْ تمزِيقِ الظَّاهِرَةِ بِنَهْشِ الكِلابِ مُوجِبُ ذَلِكَ عَدَم تخَلُّقكَ (بالسنة والكتاب) [205]، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لأُولِي الأَلْبَابِ.

فَصْلٌ: وَاعْلَمْ أَيُّهَا [ص:12-ب] السَّائِلُ أَنَّهُ تجِبُ عَلَى كُلِّ واحِدٍ مِنَّا مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ فِي جميعِ مَا بَلَغَهُ عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ، وَمَنْ لمْ يَفْعَلْ فَهُوَ عَاصٍ للهِ وَرَسُولِهِ، وَقَدْ صَحَّ وَثَبَتَ أَنَّ أَئِمَّتَنَا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كُلُّهُمْ وارِثُونَ عَنْ رَسُولِ اللهِ

198- فِي نسخة(ت): وَعِصْيَانُ العَامِلِ.

199- ضعيف جدا، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ج2 ص 285، والقضاعي في مسند الشهاب ج2 ص 171، حديث رقم:(1122)، وغيرهم.

200- بعد البحث تبين لنا أنه لا يثبت من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو حديث موضوع، بل قال الشيخ محمد رشيد رضا في مجلة المنار ج9 ص 289، غرة ربيع الثاني -1324هـ، 24 مايو -1906م: "ومن الأحاديث التي تلوكها ألسنة كثير من العامة فتُجرّئهم على إهانة العلماء حديث: (ويل للجاهل مرة وويل للعالم ألف مرة) ولا أعرف له أصلاً، وما أراه إلا من وضع المتأخرين".

201- في نسخة(ت): بطلب.

202- في نسخة(ت): والإخلاص.

203- سقطت من نسخة(ت).

204- ذكره البيهقي في شعب الإيمان ج5 ص 345، عن ذي النون المصري، وذكره أبو الليث السمرقندي في: تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين ص: 434 عن سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وغيرهما. والحاصل أنه لا يثبت من قول الرسول صلى اللهُ عليه وسلم، كما قرره الصاغاني في كتابه: الموضوعات (ص: 38)، وغيره من أهل العلم.

205- في نسخة(ت): بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.



صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا جَاءَ بِهِ عَنِ اللهِ وَتَخَلَّقُوا بِذَلِكَ، وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان خلقه القرآن[206] وأئمتنا تخلقوا بأخلاق نبيهم قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَدَّبَنِي رَبِي فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي»[207]، وَقَالَ تَعَالى: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ}[القلم: 4]، فَمِنْ أَخْلاقِ أَئِمَّتِنَا: الشُّكْرُ الذِي هُوَ ضِدُّ العُجْبِ، وَالتَّوَاضُعُ الذِي هُوَ ضِدُّ الكِبْرِ، والإِخْلاصُ الذِي هُوَ ضِدُّ الرِّياءِ، والرِّضَا الذِي هُوَ ضِدُّ الغَضْبِ، والزُّهْدُ والعِلْمُ والمعْرِفَةُ، وغَيرُ ذَلِكَ مِنْ أَوصَافِ الكَمَالِ، وَمَنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ فَهُوَ مُصَابٌ فِي عَقْلِهِ، مَفْسُودُ العَقِيدَةِ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ أَئِمَّتَنَا بهذِهِ الأَوصَافِ الحَمِيدَةِ يجِبُ عَلَينَا فَرْضًا اتِّبَاعُهُمْ، والتَّخَلُّقُ بِأَخْلاقِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ[208] لمْ يَتَخَلَّقْ بِذَلِكَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ تَابِعٌ لإِمَامِهِ فَزَعْمُهُ بَاطِلٌ؛ لأنَّ الاتِّبَاعَ الواجِبَ المعْتَبَرَ إنما هُوَ الحَالُ، وَأَمَّا الاتِّبَاعُ بِالمقَالِ بِغَيرِ حَالٍ فَمَنْهِيٌّ[209]عَنْهُ، قَالَ تَعَالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (2) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (3)}[الصف: 2، 3] ، ثمَّ إِنَّ أَفْعَالَنَا عَلَى قِسْمَينِ: قِسْمٌ فِعْلُ القَلْبِ، وَقِسْمٌ فِعْلُ القَالَبِ الذِي مِنْهُ الجَوَارِحُ فَكُلُّ فِعْلٍ صَدَرَ مِنْ جَارِحَةٍ مِنَ الجَوَارِحِ إِذَا لم يَكُنْ أَصْلُهُ مِنَ القَلْبِ لمْ يَقْبَلْهُ اللهُ؛ لأَنَّ الخِطَابَ بِالعِبَادَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْقَلْبِ، فَإِذَا قَالَ قَائِلُنَا: أَنَا تَابِعٌ لإِمَامِيْ بِلِسَانِهِ وَسَائِرُ جَوَارِحِهِ الظَّاهِرَةُ مَثَلا بِأَدَاءِ الصَّلاةِ والصِّيَامِ فِي الظَّاهِرِ، وَبَاطِنُهُ الذِي هُوَ القَلْب مُتَخَلِّقٌ بما [ص:13-أ] تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الأَخْلاقِ المذْمُومَةِ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ فَلَيسَ بِتَابِعٍ لإِمَامِهِ بَلْ هُوَ مخَالِفٌ لَهُ؛ لأَنَّ إِمَامَهُ كَانَ مُتَخَلِّقًا بِعِبَادَةِ رَبِّهِ فِي ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ، وَكُلُّ مُخَالِفٌ لإِمَامِهِ فَهُوَ مُخَالِفٌ للهِ وَرَسُولِهِ وَكُلُّ مُخَالِفٌ للهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ فَاسِقٌ فَالمخَالِفُ لإِمَامِهِ فِي شَيءٍ وَلَوْ قَلَّ مِنْ أَمْرِ دِينِهِ قَولا أَوْ فِعْلا فَهُوَ فَاسِقٌ فَالمخَالِفُ فَاسِقٌ، قَالَ اللهُ[210]تَعَالى: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}[الكهف: 50]، أَيْ: خَالَفَ، فَمَنْ لمْ يَتْبَعْ إِمَامَهُ فِي التَّواضُعِ والإخْلاصِ والرِّضَا وَالشُّكْرِ وَالزُّهْدِ فِي الدُّنْيا والتَّوَجُّهِ للآخِرَةِ إلى غَيرِ ذَلِكَ مِنْ أَخْلاقِهِمْ المحْمُودَةِ يخَافُ عَلَيهِ مِنْ قَولِهِ تَعالَى: {يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ}[آل عمران: 167] ، وَمِنْ قَولِهِ: {يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ

206- صحيح، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج41 ص 148 برقم:(24601)، وهو ليس في السنن الأربعة.

207- ضعيف، وإن كان مَعنَاهُ صَحِيح، انظر: الفوائد المجموعة (ص: 327) حديث رقم:(25)، وقال عنه: لا يعرف له إسناد ثابت. والمقاصد الحسنة (ص: 73)، حديث رقم:(45).

208- زاد في النسخة الأم هنا: ذَلِكَ.

209- في نسخة(ت): قد نهي.

210- سقطت من نسخة(ت).



(8)}[التوبة: 8]، فَهَذَا مِنْ أَوصَافِ المنَافِقِينَ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَو كَانَ أَحَدُنَا يحفَظُ جَمِيعَ مَذْهَبِ إِمَامِهِ بَلْ كُلَّ المذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ إِنْ لم يَكُن عِلْمُهُ بِالحَالِ وَهُوَ القَلْبُ فَهُوَ عَلَيهِ لا لَهُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «العِلْمُ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي اللِّسَانِ فَذَلِكَ حُجَّةُ اللهِ عَلَى بَنِي آدَمَ، وعِلْمٌ فِي القَلْبِ فَذَلِكَ العِلْمُ النَّافِعُ»[211]، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ: المنَافِقُ العَلِيمُ، قِيلَ: كَيفَ يَكُونُ مُنَافِقًا عَلِيمًا؟ قَالَ: عَلِيمُ اللسَانِ جَاهِلُ القَلْبِ"[212].

وَلَيسَ الأَمْرُ عَلَى مَالا يَظُنُّ أَهْلُ زَمَانِنَا هَذَا مِن اعْتِكَافِهِمْ عَلَى الوَسِيلَةِ الأُولى مِنْ مَبَادِئِ الاصْطِلاحَاتِ النَّحْوِيَّةِ والمنْطِقِيَّةِ والبِيَانِيَّةِ والأُصُولِيَّةِ وَغَيرِ ذَلِكَ مِنَ العُلُومِ العَقْلِيَّةِ[213] هُوَ المرَادُ! بَلْ المرَادُ نَتِيجَةَ هَذِهِ الأَشْياءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ جُعِلَ وَسِيلَةً [ص:13-ب] لِفَهْمِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ ثُمَّ(إِنَّ فَهْمَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)[214] المقْصَدُ بِهِ العَمَلُ بمقْتَضَى مَعْنَاهَا، ثُمَّ إِنَّ العَمَل نَفْسَهُ المرَادُ مِنْهُ الإِخْلاصُ المشْتَرَطُ فِي الآيةِ لا نَفْس وجُودِ العَمَلِ، فَالعَمَلُ مِنْ جُمْلَةِ وَسَائِلِ الإِخْلاصِ الوَاجِبِ فِي القُرْآنِ لِرَبِّ النَّاسِ، فَالإِخْلاصُ نَتِيجَةٌ وَالعَمَلُ وَسِيلَةٌ إِلَيهِ، وَفَهْمُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَسِيلَةً إِلى العَمَلِ، وَالاشْتِغَالِ بمعْرِفَةِ الاصْطِلاحَاتِ المتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا وَسِيلَةٌ إِلى فَهْمِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَمَنْ وَقَفَ عِنْدَ الوَسِيلَةِ الأُولى مِنَ الوَسَائِلِ الثَّلاثِ وَجَعَلَ ذَلِكَ مُعْظَمَ شُغْلِهِ وَأَكْبَرَ همِّهِ وَأَفْنَى فِيهِ عُمُرَهُ، فَقَدِ أَسَاءَ مَعَ نَفْسِهِ وَظَلَمَهَا مِنْ كَونِهِ لم يَنْهَضْ بِذَلِكَ[215] لما أَوجَبَ اللهُ عَلَيهِ مِنْ عِبَادَتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ لَكِنْ الحامِلَ لهُمْ عَلَى ذَلِكَ حُظُوظُ النَّفْسِ الأَمَّارَةِ لأَنَّ طَلَبَهَا عَلَى حُطَامِ الدُّنْيَا مِنَ الجاهِ وَالمالِ وَلما أَنْ كَانَ اشْتِغَالهَا بِذَلِكَ يُوجِبُ لها شَيئًا مِنْ غُرُورِ الدُّنْيَا التِي نهى الله عنها بقوله: {فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا}[لقمان: 33]، وَقَولُهُ: {وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ (185)}[آل عمران: 185]، وَالْتَزَمُوا ذَلِكَ وَحَطُّوا رِحَالهُمْ هُنَاكَ وَلمْ

211- ضعيف، هو من مراسيل الحسن البصري رحمه الله تعالى، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، مَا ذُكِرَ عَنْ نَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الزُّهْدِ، حديث رقم 34361)، والحكيم في نوادر الأصول، فِي خِصَال طعم يحصل بهَا طعم الْإِيمَان، ج2 ص 303، وغيرهم

قال العراقي كما في المغني (ج 1 / ص 16): خرجه الترمذي الحكيم في النوادر وابن عبد البر من حديث الحسن مرسلا بإسناد صحيح، وأسنده الخطيب في التاريخ من رواية الحسن عن جابر بإسناد جيد وأعله ابن الجوزي.

212- صحيح موقوفا على عمر، أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ج1 ص 344، برقم:(236)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة ج2 ص 632، برقم:(683)، وغيرهما مرفوعا وموقوفا.

213- في نسخة(ت): الفقهية.

214- سقطت من نسخة(ت).

215- في نسخة(ت): يذكر.



يَلْتَفِتُوا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الدُّنْيَا دَارُ مَنْ لاَ دَارَ لَهُ، وَلَهَا يَسْعَى مَنْ لاَ عَقْلَ لَهُ[216]، وَقَوْلِهِ: «مَا الفَقْرَ أَخْشَى عَلَيكُمْ ولَكِنْ خِفْتُ أَنْ تتَنَافَسُوا فِي الدُّنْيَا فَتَهْلكُوا»[217]. إلى غَيرِ ذَلِكَ مما هُوَ مَعْلُومٌ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

فَيَا أَيُّهَا السَّائِلُ أُوصِيكَ وَنَفْسِي لا تَطْلُبْ بِعِلْمِكَ تَعَلُّمًا وَتَعْلِيمًا إلا الآخِرَة وَمَنْ لم يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ، قَالَ تَعَالى: {قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ}[النساء: 77]، وَقَالَ: {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (26)}[الرحمن: 26]، وَقَالَ: {وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ}[الزخرف: 35]، وَقَالَ: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى (17)}[الأعلى: 17].

فَلا تَكُنْ ممَّنْ بَاعَ النَّفِيسَ بِالخَسِيسِ فَتَخْسَرْ صَفْقَتكَ فَمَنْ فَضَّلَ الفَانِي القَلِيل عَلى البَاقِيْ الخَيرَ الكَثِيرَ فَهُوَ أَسْفَهُ السُّفَهَاءِ، قَالَ تَعَالى: {فَأَمَّا مَنْ طَغَى (37) وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (38) فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى (39) وَأَمَّا [ص:14-أ] مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (40) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى (41)}[النازعات: 37 -41]. وَسَتَشْهَد الأَمْرَ إِذَا انْكَشَفَ الغِطَاءُ، قَالَ تَعَالى: {وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ (19) وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ (20) وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ (21) لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ (22) وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ (23) أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (24) مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ (25) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ (26)}[ق: 19 – 26]، فَإِنْ قَالَتْ الأَمَّارَةُ: أَنَا لم أَجْعَل مَعَ اللهِ إِلهًا آخرَ وَالآيَةُ إِنما يَتَوجَّهُ الخِطَابُ بها للمُشْرِكِينَ العَابِدِينَ للأَصْنَامِ[218]يُقَالُ لها: الوصْفُ الجَامِعُ وَالقَدْرُ المشْتَرَكُ هُوَ: الهوَى فَعَبَدَةُ الأَصْنَامِ عَبَدُوهَا بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيرِ عِلْمٍ، وَأَنْتِ تابِعَةٌ لهواكِ فِي طَلبكِ لِشَهَواتِكِ بِغَيرِ عِلْمٍ وجَعَلْتِ هَوَاكِ مَعَ اللهِ إِلهًا آخَرَ، قَالَ تَعَالى: {أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ}[الجاثية: 23]،

216- ضعيف، أخرجه أحمد في مسنده ج40 ص480، حديث رقم:(24419)، وابن أبي شيبة في مصنفه ج7 ص 243، حديث رقم:(35707).

فائدة: هذه المقولة ليست في السنن الأربعة، ورويت عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أيضا، كما أخرجها الإمام أحمد في كتاب الزهد ج 1ص 296، حديث رقم:(889)، وإسنادها منقطع! فلم تثبت هذه المقولة مرفوعة ولا موقوفة.

217- متفق عليه، أخرجه الإمام البخاري، بَابٌ، حديث رقم:(4015)، والإمام مسلم، باب ما يُخاف من بسط الدنيا، حديث رقم:(7535).

218- في نسخة(ت): الأصنام.



وقَالَ: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ}[القصص: 50] [219]، وقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الهوى شر إله عبد»[220]، وَقَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: «مَنْ يَهْدِي اللهُ فَهُوَ المهْتَدِي وَمَنْ يُضْلِل فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا»[221].

اللهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ واكْفِنَا شَرَّ مَا قَضَيتَ إِنَّكَ تَقْضِي بِالحَقِّ وَلا يُقْضَى عَلَيكَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ (انتَهَى والحَمْدُ للهِ، وَفَرَغَ مِنْ جَمْعِهِ في السَّابِعِ والعِشْرِينَ مِنْ شَوَّال سَنَةَ عَشْرٍ وتِسْعِمائة بمدِينَةِ بُورْصَا مِنَ البِلادِ العُثْمَانِيَّةِ أَمَّنَهَا اللهُ بمنِّهِ وَكَرَمِهِ.

ثم كتب بهامشها: وفرغ من هذه النسخة المباركة خامس عشر شهر ربيع الآخر سنة ثمانية عشر وتسعمائة. صالحية دمشق. وكتب تحتها بلغت المقابلة) [222] تسليما كثيرا إلى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل. [ص:14-ب].

المصادر والمراجع:

-النيسابوري، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم السلمي، (المتوفى: 412هـ)، **حقائق التفسير**، تحقيق: سيد عمران، الناشر: دار الكتب العلمية لبنان/ بيروت، الطبعة: 1421هـ -2001م، عدد الأجزاء 2.

-النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (المتوفى: 261هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الجيل – بيروت، طبعة مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في إستانبول سنة 1334 هـ، عدد الأجزاء: 8.

-النووي، محيي الدين أبو زكريا، يحيى بن شرف (المتوفى: 676هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة: الثانية، 1392هـ، عدد الأجزاء: 18 (في 9 مجلدات).

-النمري، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي (المتوفى: 463هـ)، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414 هـ -1994 م، عدد الأجزاء: 2.

219- سقطت بأكملها من نسخة(ت).

220- لا يثبت مرفوعا، ويروى موقوفا عن عبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

221- سبقَ قلمُ المصنف رحمه الله في هذا الحديث فذكر أنه آية قرآنية وهو خطأ! بل هو حديث رواه الإمام مسلم في صحيحه، باب صفة خطبته صلى الله عليه وسلم، حديث رقم:(1962)، ولكن بتغيير كلمة (فهو المهتدي) إلى (فَلاَ مُضِلَّ لَهُ)، وغيره.

222- هذه الزيادة كاملة غير موجودة في نسخة(ت).



-النمري، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي (المتوفى: 463هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية -المغرب، عام النشر: 1387 هـ، عدد الأجزاء: 24.

المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي، المتوفى: 643 هـ، **الأحاديث المختارة،** تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة -مكة المكرمة، الطبعة: الثالثة، 2000 م، عدد الأجزاء: 13.

-المَرْوَزِي، أبو عبد الله، محمد بن نصر بن الحجاج (المتوفى: 294هـ)، **تعظيم قدر الصلاة،** تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار -المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1406، عدد الأجزاء: 2.

محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: 1250هـ)، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة،** تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (المتوفى: 1353هـ)، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي،** الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: 10.

-القضاعي، أبو عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون المصري (المتوفى: 454هـ)، **مسند الشهاب،** تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1407 – 1986، عدد الأجزاء: 2.

-القزويني، أبو عبد الله، محمد بن يزيد، ابن ماجة (المتوفى: 273هـ)، **سنن ابن ماجه،** تحقيق: شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد -محمَّد كامل قره بللي -عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ -2009 م، عدد الأجزاء: 5.

-القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (المتوفى: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن،** تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ -1964 م، عدد الأجزاء: 20 جزءا (في 10 مجلدات).



-القرافي، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي (المتوفى: 684هـ)، **الذخيرة**، تحقيق: جزء 1، 8، 13: محمد حجي، جزء 2، 6: سعيد أعراب، جزء 3 -5، 7، 9 -12: محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الأولى، 1994 م، عدد الأجزاء: 14.

-القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي (المتوفى: 684هـ)، **الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق**، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: 4.

-الفيومي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي، (المتوفى: نحو 770هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: 2.

-الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد الطوسي (المتوفى: 505هـ)، **بداية الهداية**، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ -1993 م، عدد الأجزاء: 1.

-الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد الطوسي (المتوفى: 505هـ)، **إحياء علوم الدين**، الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: 4.

-العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (المتوفى: 852 هـ)، **موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر**، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض -المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1414 هـ -1993 م، عدد الأجزاء: 2.

-العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (المتوفى: 852هـ)، **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، وهو عبارة عن (17) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، 1419هـ، عدد الأجزاء: 19.

-العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، الناشر: دار المعرفة -بيروت، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: 13.

-العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (المتوفى: 852هـ)، **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: 2.



-العراقي، أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى 806 هـ، **المغني عن حمل الأسفار**، تحقيق أشرف عبد المقصود، الناشر مكتبة طبرية، سنة النشر 1415هـ -1995م، مكان النشر الرياض، عدد الأجزاء 2.

-الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (المتوفى: 456هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، عدد الأجزاء: 8.

الطبعة: الأولى، 1420 هـ -1999 م، عدد الأجزاء: 9.

-الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، (المتوفى: 360هـ)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين –القاهرة، عدد الأجزاء: 10.

-الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، (المتوفى: 360هـ)، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء:25.

-الطاهر، محمد الطاهر بن محمد بن محمد بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ، عدد الأجزاء: 30.

-الصغاني، رضي الدين، الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الحنفي (المتوفى: 650هـ)، **الموضوعات**، المحقق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الثانية، 1405 هـ، عدد الأجزاء:1.

-الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (المتوفى: 241هـ)، **الزهد**، تحقيق: يحيى بن محمد سوس، الناشر: دار ابن رجب، الطبعة: الثانية، 2003 م، عدد الأجزاء: 1.

-السمرقندي، أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (المتوفى: 373هـ)، **تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين**، حققه وعلق عليه: يوسف علي بديوي، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1421 هـ -2000م، عدد الأجزاء: 1.



-السخاوي، شمس الدين أبو الخير، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: 902هـ)، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، تحقيق: محمد عثمان الخشت السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: 489هـ)، **قواطع الأدلة في الأصول**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1999م، عدد الأجزاء: 2.

-السجستاني، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي (المتوفى: 275هـ)، **الزهد**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن ابراهيم بن محمد، أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، قدم له وراجعه: فضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف، الناشر: دار المشكاة للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1414 هـ -1993م، عدد الأجزاء: 1.

-السِّجِسْتاني، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي (المتوفى: 275هـ)، **سنن أبي داود**، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط -مَحمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ -2009 م، عدد الأجزاء: 7.

-رضا، محمد رشيد، وغيره من الباحثين في المجلة، **مجلة المنار**، ج9، عدد غرة ربيع الثاني -1324هـ، 24 مايو -1906م.

-الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)، **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)**، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ -2000 م، عدد الأجزاء: 4.

-الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: 463هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ -2002 م، عدد الأجزاء: 16.

-الخطابي، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (المتوفى: 388هـ)، **معالم السنن**، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى 1351 هـ -1932 م.



الخطابي، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (المتوفى: 388هـ)، **العزلة**، الناشر: المطبعة السلفية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1399 هـ، عدد الأجزاء: 1.

-الحكيم الترمذي، أبو عبد الله، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، (المتوفى: نحو 320هـ)، **نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة الحوت، أبو عبد الرحمن محمد بن محمد درويش، الشافعي (المتوفى: 1277هـ)، **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ -1997م، عدد الأجزاء: 1.

-الحطاب الرُّعيني، شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المالكي (المتوفى: 954هـ)، **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، 1412هـ -1992م، عدد الأجزاء: 6.

-الحراني، تقي الدين، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (المتوفى: 728هـ)، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ/1995م، عدد الأجزاء: 37.

-الحراني، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، **أحاديث القصاص**، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة 1408هـ / 1988م.

-الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (المتوفى: 405هـ)، **المستدرك على الصحيحين للحاكم**، المحقق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار النشر: دار الحرمين القاهرة – مصر، سنة الطبع: 1417هـ -1997 م، عدد الأجزاء: 5.

-الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر، **أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير**، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الخامسة، 1424هـ/2003م، عدد الأجزاء: 5.

-الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، (المتوفى: 279هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر



الشريف (جـ 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م، عدد الأجزاء: 5 أجزاء.

-التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، (المتوفى: 741هـ)، **مشكاة المصابيح**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1985، عدد الأجزاء: 3.

-البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ، **شعب الإيمان**، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، عدد الأجزاء: 7.

-البوصيري، أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان الكناني الشافعي (المتوفى: 840هـ)، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض

-البغدادي، القاضي أبو محمد، عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي (422هـ)، **الإشراف على نكت مسائل الخلاف**، تحقيق: الحبيب بن طاهر، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، 1420هـ -1999م، عدد الأجزاء: 2 (في ترقيم مسلسل واحد).

-البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9.

-الأندلسي، أبو الخطاب عمر بن حسن الشهير بابن دحية الكلبي (المتوفى: 633هـ)، **أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب**، تحقيق: محمد زهير الشاويش، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى 1419 هـ -1998 م، عدد الأجزاء: 1.

-الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (المتوفى: 1420هـ)، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، دار النشر: دار المعارف، الرياض -المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ / 1992 م، عدد الأجزاء: 14.

-الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (المتوفى: 430هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، الناشر: السعادة -بجوار محافظة مصر،1394هـ -1974م، عدد الأجزاء: 10.



-الأَصْبَحِيّ، مَالِكِ بْنِ أَنَس، (المتوفى 179هـ)، **المُوَطَّأ**، رواية يَحيى بن يَحيى اللَّيثيِّ الأَنْدَلُسِيِّ، تحقيق: الدكتور -بشار معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي -بيروت، عدد الأجزاء: 1.

-الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني (المتوفى: 179هـ)، **المدونة**، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1415هـ -1994م، عدد الأجزاء: 4.

-ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: 751هـ)، **الفوائد**، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1393 هـ -1973 م، عدد الأجزاء: 1.

-ابن الخطيب، محمد محمد عبد اللطيف (المتوفى: 1402هـ)، **أوضح التفاسير**، الناشر: المطبعة المصرية ومكتبتها، الطبعة: السادسة، رمضان 1383 هـ -فبراير 1964 م، عدد الأجزاء: 1.

-ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، **الموضوعات**، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ 1، 2: 1386 هـ -1966 م، جـ 3: 1388 هـ -1968 م.

-ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، **صفة الصفوة**، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية، 1399 – 1979م، تحقيق: محمود فاخوري -د. محمد رواس قلعه جي، عدد الأجزاء: 4.

-ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: 606هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، الناشر: المكتبة العلمية -بيروت، 1399هـ -1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي -محمود محمد الطناحي، عدد الأجزاء: 5.

-ابن أبي الدنيا، أبو بكر، عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي (المتوفى: 281هـ)، **مداراة الناس**، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم -بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ -1998م، عدد الأجزاء: 1.

